الفصل الرابع

ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي ١٨ يناير ١٩٦٣

الفصل الرابع
ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي ١٨ يناير ١٩٦٣

أوضاع عدن قبل الضم:

قبل الدخول في تفاصيل أوضاع عدن قبل ضمها إلى اتحاد الجنوب العربي، نود أن نشير إلى أن المدة الطويلة التي خضعت فيها عدن للنفوذ البريطاني قد أدت إلى بروز تفاوت كبير بين أوضاعها العامة، وأوضاع المناطق الجنوبية الأخرى. وبصرف النظر عن أسباب ذلك التفاوت الذي تضاعفت درجاته بقدر كبير بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان مسؤولاً عن مشكلة العلاقة التي أخذت تكتسب بعدًا خطيرًا بين عدن التي كانت تشهد ازدهارًا كبيرًا، ومناطق الجنوب الأخرى التي كانت شديدة الارتباط بأوضاعها القديمة.

وعلى أية حال فقد كان من نتائج التقلص السريع لإمبراطورية بريطانيا الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، وتحولها إلى جزء صغير من مساحتها السابقة، أن أدى إلى تحول عدن بعد تلك الحرب، إلى ثاني قاعدة بريطانية مهمة في شرق السويس (بعد تنزانيا). واستمرت أهميتها تتضاعف بعد ذلك، مع استمرار مسلسل ضياع الممتلكات والقواعد العسكرية البريطانية، لاسيما في الشرق الأوسط. ولا نريد أن نقف هنا على الآمال والأهداف السياسية والعسكرية التي عَلَّقها البريطانيون على عدن في تلك المدة، والتي سبق أن وقفنا أمامها، لكننا نود أن نشير إلى أنه بسبب تلك الأهداف، عمل البريطانيون بدافع ضمان استمرار سيطرتهم على عدن، على نقلها إلى وضع جديد، توخوا منه أن يُمكّنها من تأدية الدور المناط بها بفاعلية كبيرة، وأن يبعدها عن أي أخطار أو تهديدات محتملة؛ وعلى ذلك الأساس أنشأت السلطات البريطانية مجلسين في مستعمرة عدن.

الأول - مجلس تنفيذي: بدأ التمهيد له منذ **١٩٣٧**م، يقف على رأسه حاكم عدن الذي يُعيّنه التاج البريطاني لمدة خمس سنوات، ويشترك في عضويته

ثلاثة موظفين رسميين كبار تُعينهم دائرة المستعمرات هم: **أمين عام المجلس، والمدعي العام، والسكرتير المالي، وموظفين يُعينهم حاكم عدن، يتراوح عددهم بين اثنين أو ثلاثة.** ثم أصبح عدد أعضاء ذلك المجلس، في نهاية الخمسينات، عندما بدأت بريطانيا تُخطط لمنح عدن الحكم الذاتي، وربطها باتحاد الجنوب، عشرة أعضاء: **خمسة موظفين رسميين يُعيّنهم الحاكم البريطاني للمستعمرة، وخمسة لهم صفة تمثيلية.** والأهم في ذلك كله فقد أصبحت منذ ذلك الوقت دوائر **التربية، والصحة، والعمل، والبلدية، والمواصلات، والأشغال العامة،** يتولاها في الأغلب عَدَنيون[١]، لكنهم كانوا في جميع الأحوال لا يتمتعون بسلطات فعالة في تلك الدوائر، فقد كان إلى جانبهم مستشارون بريطانيون يتحكمون بدرجة كبيرة في تلك السلطات.

والثاني - مجلس تشريعي: افتتح رسميًا في يناير**١٩٤٧**م[٢]. وكان الحاكم البريطاني في عدن يُسمّي أعضاءه الـ (١٦)، وهم: (٤) بريطانيين من دائرة المستعمرات، و (٤) من الموظفين الرسميين الذين يستخدمهم التاج، و (٨) يختارهم الحاكم ممثلين لأهالي المستعمرة. ولم تكن رغبة البريطانيين في عدم إضفاء أي شكل من الانتخابات على ذلك المجلس في ذلك الوقت محل شك، غير أنهم تحت ضغط المعارضة السياسية في المستعمرة التي أخذت تُصعّد من معارضتها للسياسة البريطانية في النصف الأول من الخمسينات، فوافقوا في سنة **١٩٥٥**م على إجراء انتخابات عامة في عدن، لاختيار فقط نصف عدد ممثلي الأهالي. كما وافقوا في الوقت نفسه على رفع عدد أعضاء ذلك المجلس من (١٦) إلى (١٨) عضوًا. وبموجب دستور عدن الجديد الذي صدر في سنة **١٩٥٨**م، ارتفع عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى **(٢٣)** عضوًا[٣]. كما أصبح

---

(١) محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي (اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا)، ص ٣٣.

(٢) The Middle East and North Africa, P.72.

(٣) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٢٩-٣٠.

تمثيل نسبة أهالي عدن، وفق التعديل الذي طرأ على دستور عدن في **١٩٥٩**م، قائمًا بكامله على الانتخاب، فارتفع بموجبه عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي من (٤) إلى (١٢) عضوًا. وعلى الرغم من أن تلك الزيادة للأعضاء المنتخبين في ذلك المجلس التي أوصلت نسبتهم إلى أكثر من النصف بقليل، كانت تُمكّنهم من تعطيل بعض التشريعات، في حال كانت مواقفهم موحدة منها، وهو أمرٌ مستبعد في أكثر الأحوال، بسبب تباين اتجاهات هؤلاء الأعضاء، إلّا أنها كانت لا تمكّنهم حتى ولو حققوا تلك الوحدة من تمرير ما يريدوه ما لم يساندهم آخرون من الأعضاء المعيّنون في ذلك المجلس لبلوغ نسبة الثلثين المطلوبة لتمرير التشريعات.

وعمومًا فقد أسفرت الانتخابات التي أُجريت في يناير **١٩٥٩**م بعد ذلك التعديل، والتي قاطعتها معظم القوى السياسية الوطنية[١]، عن اختيار ممثلي عدن في المجلس التشريعي على النحو التالي: تسعة أعضاء **عرب**، وعضوين **صوماليين**، وعضو **هندي**[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات البريطانية كانت قد عملت في إطار اهتمامها في ذلك الوقت بمدينة عدن، على تكوين مجالس تمثيلية (بلدية) في الأحياء الثلاثة الرئيسية للمدينة (**كريتر**، **وعدن الصغرى**، **والشيخ عثمان**) غير أن محدودية صلاحيات تلك المجالس، جعلها لا تثير الجدل والتنافس السياسي، الذي كان يثيره المجلس التشريعي السابق الذكر.

ومع أن السلطات البريطانية، رأت في تلك التطورات الدستورية المحدودة التي روّجت لها كثيرًا، تنازلات سياسية كبيرة قدمتها لسكان عدن، في إطار ما أسمته بـ "**الحركة نحو الحكم الذاتي**"[٣]. فقد رأتْ فيها الأحزاب والقوى الوطنية في عدن، تعديلاً فقط في أسلوب حكم البريطانيين لمستعمرة عدن، فهي

---

(١) Reilly: Aden and Yemen, p.64.

(٢) الحبشي: المرجع السابق، ص٣٣.

(٣) أشفاكوف: الجنوب العربي المناضل، ص ١٧.

في حقيقة الأمر لم تمس فعليًا سلطات الحاكم البريطاني المطلقة، ففضلاً عن أنه كان يملك سلطة تعيين رؤساء تلك المجالس ونصف أعضائها، فقد كان يتمتع وفق تلك التعديلات الدستورية بحق تعطيل قراراتها وقوانينها. ولعل السلطة الوحيدة التي لم تكن تخضع تمامًا للحاكم البريطاني هي سلطة القضاء، فقد كان لا يحق له، ولا للمجالس الرسمية في عدن التدخل في شؤونها، لكنها في كل الأحوال لم تكن سلطة محلية، بل كانت تمثّل تمثيلاً مطلقًا سلطة القانون البريطاني، فرئيس القضاة في عدن كان يعين بمرسوم ملكي بريطاني[١]. ومعظم القضاة العاملين فيها هم كذلك من البريطانيين.

والأمر الجدير بالاهتمام في سياسة البريطانيين في عدن، كان طريقة تعاملهم مع الميناء، فقد تمتَّع منذ وقت مبكر من عمر الاحتلال البريطاني، بوضع إداري ومالي مستقل بعد أن أصبح ميناء حرًا ابتداءً من سنة ١٨٥٠م. ففي سنة ١٨٨٩م شُكلتْ إدارة خاصة للميناء، مثلت مختلف الشركات الأجنبية التي كانت لها علاقات مهمة فيه، وبالدرجة الأولى الشركات البريطانية. وفي وقت لاحق أصبح مجلس إدارة الميناء يضمُّ إلى جانب ممثلي الشركات المنتفعة بالميناء، ممثلين عن اتحادات العمال والتجارة والملاحة. والسلطة الوحيدة التي كانت لحكومة عدن على الميناء هي فقط المصادقة على تعيين مجلس إدارته، بناءً على مقترح الغرفة التجارية العدنية. والحقيقة فقد كانت تلك الطريقة فعّالة جدًا في تحسين تجارة الميناء، وفي تطوير نظامه الإداري والمالي. فالعوائد المالية للميناء، التي كانت في حالة زيادة مطّردة، والتي كانت لا تخضع لحكومة عدن، مكَّنت إدارته من تحسين وتوسيع منشآت الميناء ومستودعاته بصورة مستمرة، وفضلاً عن ذلك فقد كان يستثمر الفائض السنوي منها، بصورة ودائع في المصارف البريطانية[٢].

---

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٢٨.

(٢) فالكوفا: السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ص ١٥- ١٦.

وعلى وجه التأكيد، فقد تضاعفت أهمية ميناء عدن، بعد افتتاح مصفاة الزيت في يوليو١٩٥٤م، إذ أصبح من أكبر الموانئ العالمية، الواقعة على خط الطرق التجارية الرئيسية. وعلى إثر ذلك تزايد عدد السفن التي كانت تتوجه إليه إما للتجارة أو للتزود بالوقود بنسبة كبيرة، فمقابل ألف باخرة رست فيه سنة ١٩٣٨م، فقد رستْ فيه قرابة ستة آلاف باخرة في سنة ١٩٥٨م(١). وعلى أية حال فقد أصبح ميناء عدن خلال تلك المدة التي شهدت نشاطًا كبيرًا في حركته الملاحية، المركز الرئيسي للتوزيع التجاري ليس اليمن وحده، بل وفي المناطق المحيطة به في جنوب الجزيرة العربية، وكذلك إثيوبيا، والصومال وسواحل شرق إفريقيا(٢).

والمهم في الأمر هو أن مدينة عدن، نتيجةً لانتعاش تجارة مرساها، شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة خلال تلك المدة. فالتحسُّن في مستوى دخلها مقارنة بالمناطق الداخلية، وتوفر فرص التجارة والعمل بها، حوّلها إلى مركز جذبٍ لرجال المال والعمل من مختلف الأرجاء الداخلية والخارجية. وعلى إثر تلك الهجرة الكبيرة والمتنوعة، شهدت بنية عدن الاجتماعية تحولات مهمة، ففضلا عَن أنها كانت تضمُّ عددًا كبيرًا من الأجناس والأقوام المختلفة، فقد كانت تضمُّ في الوقت نفسه من الناحية الاجتماعية معظم فئات المجتمع الحديث: **عمال، صناعيين، ومهنيين، وتجار، ورجال أعمال، ومثقفين،** وغيرهم. ومن جهة أخرى فقد ساعدت حرية النشر والتعبير التي شهدتها عدن، خلال تلك المدة، مقارنة بالمدن اليمنية الأخرى، على تحولها كذلك إلى مركز جذبٍ ثقافي وسياسي، لمعظم العناصر المتنورة والمثقفة في مناطق جنوب اليمن المحمية، وكذلك في مناطق شماله.

ولكي لا يكون لبس في مدى تأثير عدن على مناطق المحميات، فلا بد أن

---

(١) Aden Port Trust: Administration Report, 1960 - 61, Aden, p.17.

(٢) Reilly: Aden and the Yemen, p.

نشير إلى أنه نتيجة للسياسة البريطانية التي عمدت إلى عزل عدن عن تلك المناطق طيلة سنين الاحتلال السابقة، فلم يكن لذلك الازدهار التجاري والثقافي الذي شهدته مدينة عدن في تلك المدة، سوى تأثير محدود على أوضاع تلك المناطق القبلية، التي ظلَّتْ معظمها بعيدةً كل البعد عن رياح التغيير والتطور.

ومهما يكن من أمر، فقد ساعدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مدينة عدن بعد الحرب العالمية الثانية، على ولادة الحركة السياسية الوطنية في جنوب اليمن، التي تَمثّلتْ في بداية الأمر بالأندية والجمعيات الثقافية والاجتماعية، ومن ثم بالأحزاب والمنظمات السياسية التي سبق لنا استعراض معظمها في الفصول السابقة. غير أن تعدد أشكال التركيب الديموغرافي في عدن الناتج عن تلك التحولات، لم يسمح بتوحيد رؤى أطراف تلك الحركة حول مستقبل المدينة. فالجاليات الأجنبية على الرغم من أنها كانت لا تمثل أغلبية سكان عدن، إلا أنها كانت بفعل مكانتها الاقتصادية في المدينة، ومتانة علاقاتها بالبريطانيين، امتلكت تأثيرًا في أوضاع عدن تجاوزَ حجمها بكثير. ووفق إحصاء سنة ١٩٥٤م، فقد بلغ عدد سكان عدن حوالي (١٣٨) ألفًا موزعين على النحو الآتي: (١٥) ألفًا هنود، (١٢) ألفًا صوماليين، و (٥) آلاف أوربي، و (٣٧) ألفًا عَدَنيين، و (١٩) ألفًا من سكان المحميات، و (٤٨) ألفًا من سكان الشمال، و (٣) آلاف يهود وغيرهم. وبلغ سكانها وفق إحصاء سنة ١٩٦٣م حوالي (٢٢٠) ألفًا، (٦٠) ألفًا من مواليد المستعمرة، و (٣٥) ألفًا من سكان المحميات، و (٨٠) ألفًا من سكان الشمال، و (٢٠) ألفًا هنودًا وباكستانيين، و (٢٠) ألفًا صوماليين، و (٥) آلاف يهود وغيرهم[١].

وعلى ضوء ذلك التنوع الذي كان يُمثله سكان عدن في تلك المدة، يمكن

(١) S. H. Longarigg: the Middle East p.163. King: Imperial Outpost - Aden, p.41.

حصر مواقف الأحزاب والقوى السياسية التي ظهرت فيها من قضية مستقبل المدينة في نهاية الخمسينات، في ثلاثة اتجاهات سياسية أساسية هي: **الأول** - الدعوة إلى **الحكم الذاتي لعدن**، وربط مستقبلها بمستقبل دول الكومنولث، وقد تبنى ذلك الموقف، جماعة **الجمعية العَدَنية** التي تأسست في مستهل الخمسينات بقيادة **محمد علي لقمان** و**حسن علي بيومي**، ومن بعدها **حزب المؤتمر الشعبي الدستوري** الذي اعتبر نفسه الوريث الشرعي للجمعية العدنية والذي كان يتزعمه **محمد علي لقمان** و**عبدالله صعيدي**. ولعبت الجاليات الأجنبية دورًا كبيرًا في اتساع وتقوية تلك الدعوة في عدن مستفيدةً حينها من تعاطف السلطات البريطانية مع ذلك الاتجاه.

و**الثاني** - الدعوة إلى **ربط مستقبل عدن بمستقبل المحميات**، التي عرفت حينها بالدعوة إلى وحدة "الجنوب العربي ". وحظيت تلك الدعوة بدعم التجار والمثقفين المنحدرين من مناطق المحميات، الذين كانوا ينظرون بقلق إلى الدور الاقتصادي والسياسي المتنامي للجاليات الأجنبية في عدن. وكان قد تبلور عن تلك الدعوة قيام **حزب رابطة أبناء الجنوب العربي** في مستهل الخمسينات، الذي كان يقوده **محمد علي الجفري** و**شيخان الحبشي**، والذي حظيَ بدعم ومباركة بعض زعماء سلطنات الجنوب، الذين كانوا يميلون إلى تلك الدعوة مثل: السلطان **علي عبد الكريم العبدلي**، والسلطان **محمد عيدروس العفيفي**، والشيخ **محمد أبوبكر بن فريد** في العوالق العليا. وفي وقت لاحق انضم إلى تلك الدعوة **الحزب الوطني الاتحادي**، بزعامة **حسن علي بيومي**، و**عبد الرحمن جرجره** الذي انشق عن الجمعية العدنية في نهاية الخمسينات، والذي ساند الدعوة لوحدة الجنوب العربي، ولكن على الطريقة التي كانت تراها بريطانيا في ذلك الوقت، وليس على طريقة الرابطة.

و **الثالث** - الدعوة إلى **ربط عدن والمحميات بمستقبل اليمن**، وبمستقبل الوحدة العربية، وتلك الدعوة ظهرت في منتصف الخمسينات، وكانت متأخرة

بعض الوقت، عن الدعوات سابقة الذكر. وأول مَنْ تبناها العناصر السياسية ذات الميول اليسارية والاشتراكية، أبرزهم الكاتب الصحفي والسياسي **عبدالله باذيب** الذي أسس في أكتوبر **١٩٦١م** **الاتحاد الشعبي الديمقراطي**. ومن ثم زعماء **الجبهة الوطنية المتحدة** (تأسست **١٩٥٥**) وزعماء **المؤتمر العمالي** (تأسس **١٩٥٦م**)، الذين كانوا ينحدرون من مختلف جهات اليمن، لاسيما الشمال الذي وفدت منه معظم القوة العاملة في عدن، والذين أسّسوا في **١٩٦٢م**، **حزب الشعب الاشتراكي** بزعامة **الأصنج**، وكذلك زعماء الأحزاب القومية العربية، التي ظهرت في عدن بشكل خاص، وفي اليمن بشكل عام في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، مثل حركة **القوميين العرب**، **وحزب البعث**.

وعلى أية حال، فقد سَخّر البريطانيون كل إمكاناتهم لدعم دعاة الحكم الذاتي في عدن في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، عندما كانت تلك الدعوة تتماشى مع سياستهم في جنوب اليمن. كما عملوا في الوقت نفسه على إضعاف مواقف القوى السياسية الأخرى التي كانت تذهب بمشاريعها السياسية المستقبلية لعدن إلى أبعد من ذلك. ففي حديث " اللورد لويد Lord Lloyd" نائب وزير المستعمرات البريطانية في مايو **١٩٥٦م** أمام المجلس التشريعي العدني قال بصريح العبارة: " . . . **ليس في صالح سكان المستعمرة أن يطمحوا إلى هدف أبعد من صورة من صور الحكم الذاتي**"[(١)]. ويبدو أنه قد أراد من وراء ذلك التوضيح، في ذلك الوقت الذي كانت تدور فيه كثير من التكهنات حول المشاريع السياسية البريطانية القادمة للمنطقة، قَطْع الطريق على الحركة السياسية التي كانت تقودها "الرابطة" والتي كانت تدعو لوحدة جميع أجزاء الجنوب أو تلك الحركات التي كانت تدعو لوحدة اليمن. وكذلك وضع سقف لما كانت تُروّج له حينها بعض القوى السياسية المتعصبة لعدن، من أن المدينة مُقبلة على إصلاحات وتطورات دستورية كبيرة. ولم يكتف اللورد لويد في ذلك الحديث

(١) عبدالله باذيب: توابل، مطابع الحرية، عدن، ص ١٠٣.

بتلك الإشارة فقط، بل مضى في ذلك الحديث يُوضح الأهمية التي تدعو حكومته للتمسك بعدن، وعدم التفريط فيها بقوله: " **إن حكومة صاحبة الجلالة، تَودُّ أن تُوضح أن الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لعدن في نطاق الكومنولث، هي أمرٌ لا يمكن معه النظر مسبقًا في إمكانية أي تخفيف أساسي من مسؤوليات الحكومة نحو المستعمرة** "(١).

وفضلاً عن ذلك، فقد عبّر "الكتاب الأبيض" الذي أصدرته وزارة الدفاع البريطانية في سنة **١٩٥٧**م، عن مدى تلك الأهمية التي تمثلها عدن في الإستراتيجية البريطانية الجديدة في الشرق الأوسط، التي عرفت حينها "**بإستراتيجية شرق السويس**" والتي كانت تهدف بدرجة رئيسية إلى محو الآثار السلبية التي ترتّبت على اهتزاز مركز بريطانيا في أعقاب أزمة السويس سنة **١٩٥٦**م(٢)، وهو أمرٌ لم يكن يبشر بإمكانية أيِّ تخفيفٍ للنفوذ البريطاني في مستعمرة عدن، على الأقل على المدى القريب. فقد كان اتجاه السياسة البريطانية في ذلك الوقت، يعتمد في الأساس على تقوية القواعد البحرية البريطانية في عدن، وكينيا، وسنغافورة، للحفاظ على ما تبقى من مصالح بريطانية في الشرق، وليس إلى تخفيفها، على الرغم مما كانت تكلفه تلك القواعد من مبالغ مالية طائلة.

ونتيجة لتلك الأهمية التي أصبحت تتمتع بها القاعدة العسكرية في عدن، في الإستراتيجية البريطانية، كان على بريطانيا أن تهتم بأوضاع مدينة عدن، وأن تتجاوزها إلى المناطق المحمية المحيطة بها. وقد تجسَّد ذلك الاهتمام بالإصلاحات الدستورية التي شهدتها عدن في النصف الثاني من الخمسينات، و بالإصلاحات الإدارية التي شهدتها معظم المحميات. وكذلك بزيادة المساعدات المالية البريطانية التي قدمتها للمستعمرة وللمحميات خلال تلك المدة، والتي

---

(١) Reilly: Aden and The Yemen, p.45.

(٢) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، ص ١١٨-١١٩.

بلغ مجموعها ما بين سنتي ١٩٥٥- ١٩٦٠م، ٧,١٨٢,٠٠٠ جنيه إسترليني، خُصِّص ثلثها لمستعمرة عدن، والباقي للمحميات[١]. وتضاعف الاهتمام البريطاني بمستعمرة عدن بشكل أكبر، منذ أن بدأت كينيا تخطو في طريق الاستقلال، الذي نالته في ديسمبر ١٩٦٣م[٢]، فقد دفع ذلك بالبريطانيين إلى تهيئة عدن كي تكون مقر قيادة قواتهم في الشرق الأوسط، بدلاً عن "نيروبي" عاصمة كينيا. وهكذا فقد عكس سعي بريطانيا الحثيث لإقامة اتحاد الجنوب العربي وتوسيعه، ومن ثم ضم عدن إليه، تلك السياسة الجديدة التي تبنتها في المنطقة لدعم مصالحها المتنامية فيها.

الخطوات الأولى في طريق الضم:

لقد أصبحت عملية الحفاظ على مركز بريطانيا في عدن من خلال القدرة العسكرية وحدها، في ظل التطورات السياسية السريعة التي كان يشهدها الوطن العربي في تلك المرحلة، والتي أضَّرت كثيرًا بنفوذ البريطانيين وسمعتهم فيه، عملية أقل ما يمكن وصفها، أنها تنطوي على تكلفة ومخاطر جسيمة. ولذلك كان على البريطانيين البحث عن سبل سياسية جديدة، تُمكّنهم من الحفاظ على مصالحهم المتنامية في جنوب اليمن، بأقل ما يمكن من الخسائر. فقرروا على ضوء ذلك، إعادة النظر في كثير من سياستهم القديمة في جنوب اليمن، ومنها تلك التي كانت تعتمد على عزل عدن عن مناطق الداخل.

فمنذ قيام الاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية في فبراير ١٩٥٩م، أخذ البريطانيون، في سباقٍ مع الزمن، يُخطّطون لتقوية الروابط بين عدن ومناطق المحميات، بإقامة دولة اتحادية قوية في جنوب اليمن، تكون عاصمتها عدن. هادفين بدرجة رئيسية من وراء ذلك السعي إلى: حماية عدن والمناطق الجنوبية المحيطة بها من التهديدات التي تُمثلها حكومة الإمام أحمد من جهة، وقطع

(١) فالكوفا: السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ص ١٩-٢٠.
(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p.11.

الطريق على مدِّ الحركة القومية الثورية واحتمالاتها المتفجرة من جهة ثانية[١]. وضمان مصالحهم ونفوذهم في المنطقة إلى أبعد مدى، من خلال ربط تلك الدولة بمعاهدات واتفاقات[٢]، تضمن المصالح البريطانية في عدن وسائر مناطق الجنوب من جهة ثالثة. وباختصار فقد كانت رغبة بريطانيا في ضم عدن إلى الاتحاد، تعكس في الأساس رغبتها في التخلي عن السياسة الاستعمارية الكلاسيكية، ولكن دون أن تفقد فوائدها.

وانطلاقًا من ذلك، بدأ رجال الحكم البريطاني في عدن، يُمهّدون الطريق لتحقيق تلك الفكرة، فأخذوا يتحدثون في أكثر من مناسبة عن أهمية الروابط بين عدن والمحميات، لأن كلاً منهما يعتمد اقتصاديًا على الآخر، ولأن الحدود التي تفصلهم ليست حدودًا طبيعية، ولأن قيام الاتحاد الفيدرالي قد جعل مسألة تقوية وتوثيق تلك الروابط في متناول اليد.

وفكرة ربط عدن بالاتحاد الفيدرالي، كحلٍّ سياسي للسيطرة على أوضاع الجنوب، في وجه أي مقاومة عنيفة محتملة مسنودة ماديًا وعقائديًا من القاهرة، اختمرت بأذهان البريطانيين في عدن، منذ أن بدأت المفاوضات بينهم وبين حكام المحميات على إقامة الاتحاد الفيدرالي، فالتقارير التي كانوا يبعثون بها من عدن إلى الحكومة البريطانية عن سير تلك المفاوضات، تَضمنت مقترحات بشأن أهمية السعي إلى ضم عدن إلى الاتحاد بعد قيامه[٣]. فخوفهم من تزايد تأثير القوى الوطنية والنقابية في عدن، التي كانت لا تخفي انجذابها إلى الثورة المصرية وزعيمها جمال عبد الناصر، الذي كانت تربطه بالبريطانيين علاقة لدودة، جعلهم يعملون على إضعاف مركز تلك القوى، بربطها بالقوى التقليدية بالمحميات،

---

(١) محمد سعيد أحمد: موقع عدن من المعركة الاستعمارية، الطليعة، القاهرة، العدد ٤، السنة الثالثة، إبريل ١٩٧٦م، ص ١٧.

(٢) محمد حسن: اليمن الديمقراطي من داخل اليمن الديمقراطي، نفس المرجع السابق، العدد ٢، السنة الثامنة، فبراير ١٩٧٣م، ص ٦٤.

(٣) Records of Yemen, vol. 14, p.496.

والتي كان يقف على رأسها سلاطين ومشايخ متعاونين مع البريطانيين.

وعلى أية حال، فقد مَهّد البريطانيون لعملية ضم عدن إلى الاتحاد بإدخال التعديلات الدستورية في **١٩٥٨**م على نظام حكم المستعمرة[١]، التي بموجبها ارتفع عدد المنتخبين في المجلس التشريعي، كما ذكرنا من قبل، إلى **١٢** عضوًا من أصل **٢٣** عضوًا يمثلون المجلس. وفيما يبدو فقد كانت بريطانيا تعتقد أن العَدَنيين سينظرون إلى تلك الخطوة على أنها مكسب كبير، وستدفع عدد من القوى السياسية في المدينة إلى مزيد من التعاون معها. غير أن نتيجة الانتخابات التي تمّت في ٤ يناير **١٩٥٩**م على ضوء تلك التعديلات، كانت مُخيّبة لآمال البريطانيين. فقد كانت نسبة المشاركة الشعبية في تلك الانتخابات متدنية للغاية، بسبب حملة المقاطعة التي تبنتها معظم القوى السياسية والنقابية بزعامة **المؤتمر العمالي العدني**. فمن أصل عشرين ألف مواطن يحقُّ لهم التصويت، اشترك منهم أربعة ألاف فقط، ومع ذلك فقد كان أغلب المشاركين في الانتخابات من الموظفين الأجانب، والجنود العاملين في المدينة[٢].

وعمليًا لم تكن المقاطعة بسبب موقف تلك القوى من مسألة ضم عدن إلى الاتحاد التي لم تُثرها بريطانيا بصورة رسمية بعد، بل لأسباب سياسية أخرى، أبرزها أن قانون الانتخابات الذي تَمّتْ على أساسه عملية القيد والتسجيل للناخبين، سمح للهنود والصوماليين والباكستانيين بالاقتراع، بوصفهم من مواطني الكومنولث البريطاني، بينما حرم غالبية اليمنيين من المشاركة بحجُّة أنهم ليسوا من مواليد عدن، أو أنهم لا يملكون الاشتراطات المالية المطلوبة[٣].

ولا يوجد أدنى شك، في أن نسبة المقاطعة المرتفعة لانتخابات المجلس

---

(١) Tom Little: South Arabia, p.4.

(٢) مذكرة الأمين العام للجامعة العربية: بشأن قضية جنوب اليمن، محاضر جلسات الدورة ٣١ لمجلس الجامعة العربية، مارس ١٩٥٩م، ص٢٤٠.

(٣) King: Imperial Outpost- Aden, p.51.

التشريعي قد أضعفت من شرعيته كممثل لسكان المدينة، وبَينت في الوقت نفسه مدى التأييد الكبير الذي كانت تتمتع به القوى السياسية المعارضة التي تَبنت المقاطعة، والتي كان يقودها **المؤتمر العمالي، وحزب الرابطة**، بين الأوساط الشعبية في عدن. وفي كل الأحوال فقد عزز ذلك الأمر من دوافع البريطانيين للإسراع في ضم عدن إلى الاتحاد، قبل خروجها عن سيطرتهم. ولعل الأمر الوحيد الذي خدم البريطانيون من وراء مقاطعة القوى الوطنية لتلك الانتخابات، هو أنه مكّن القوى السياسية المعتدلة التي كان لديها الاستعداد للتعاون مع البريطانيين، **مثل الحزب الوطني الاتحادي**، وحزب **المؤتمر الشعبي الدستوري**، من السيطرة على أغلب مقاعد المجلس التشريعي المتنافس عليها.

ومن المفارقات العجيبة، أنه في الوقت الذي اشتدت فيه حاجة البريطانيين لربط عدن دستوريًا بالاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية، في مستهل الستينات، تراجعت فيه حماسة مَنْ كانوا يستحسنون ذلك، وخاصة في عدن. فأكثر تجارها وساستها المعتدلين، كانوا حذرين من الدخول في تحالف أو اتحاد مع سلاطين وأمراء الاتحاد، خشية من النتائج السياسية والاقتصادية السلبية التي قد تُضعف من مركز عدن وتُقيّد مستقبلها.

وربما استطعنا أن نقول بدون مجازفة، أن المشكلة الرئيسية التي اعترضت البريطانيين بعد انتخابات المجلس التشريعي العدني، وقيام اتحاد الجنوب العربي، هي حمل عدن على الانضمام إلى الاتحاد. ففي الوقت الذي تَردَّدَ فيه أصدقاء بريطانيا في عدن في قبول مسألة الضم، فقد زادت الطين بله نقابات عدن وغيرها من القوى السياسية المعارضة، التي سنأتي على تفصيل مواقفها فيما بعد، إذ وقفت بعناد ضد عملية الضم منذ لحظاتها الأولى، وَدَعَت أهالي عدن وعمالها إلى الوقوف بحزم لإفشال تلك العملية. واكتسب موقف تلك القوى بُعدًا مُهمًا أنه صدر في مناخ المظاهرات والإضرابات التي كانت تهزُّ مدينة عدن، منذ انتخابات المجلس التشريعي، وقيام الاتحاد الفيدرالي في بداية عام **١٩٥٩**م، وحتى تلك

المدة التي شهدت المفاوضات على ضم عدن إلى الاتحاد. وكان من نتائج تلك الإضرابات الواسعة والمتواصلة أنها عرّضت الحياة الاقتصادية والصناعية في عدن لخسائر كبيرة، وَهَدّدت مستقبلها السياسي بالخطر(١).

والمشكلة الأخرى التي اعترضت مشروع الضم، هي أنه في ظلّ تلك الأجواء السياسية المشحونة بالتوتُّر في عدن، بدأ حكام الاتحاد يتوجّسون من مسألة انضمامها إليهم، فالمظاهرات شبه اليومية، والإضرابات المتكررة في عدن، أثارت الخوف والقلق في نفوس حكام الاتحاد من أن ينتقل عدوى ذلك النشاط العارم إلى بقية ولايات الاتحاد.

ومهما يكن من أمر، فبعد فشل التعديلات المحدودة التي أُجريت على دستور عدن في امتصاص موجة النشاط السياسي المعارض للسياسة البريطانية، لجأ البريطانيون في محاولة منهم لتجنب الانعكاسات الخطيرة لمد الحركة الوطنية على مصالحهم في المنطقة، إلى أسلوب آخر لمواجهة الموقف السياسي المتدهور في عدن، فاتخذوا في أغسطس ١٩٦٠م جملةً من الإجراءات القانونية والأمنية، للحدّ من عملية الإضرابات بشكل خاص، ومن نشاط الحركة النقابية والسياسية في عدن بشكل عام(٢).

وعندما تراجعت حِدة الإضرابات العمالية، في المدة التي أعقبت تلك الإجراءات، وجد البريطانيون في ذلك فرصةً مناسبةً، لبحث موضوع ضم عدن إلى الاتحاد بصورة جدية. ففي الكلمة التي ألقاها حاكم عدن الجديد **تشارلز جونستون** Charles Johnston(٣)، بعد تأديته لليمين الدستورية أمام المجلس

---

(١) King: Imperial Outpost- Aden, p.51.

(٢) فرد هولداي: الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة: حازم صاغية وسعد محيو، ص ١١٢.

(٣) أول حاكم بريطاني لعدن لا ينتمي إلى وزارة المستعمرات البريطانية، فهو من رجال وزارة الخارجية، كان سفيرًا لبريطانيا في الأردن قبل قدومه إلى عدن التي حكمها من أكتوبر ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤م.

التشريعي في أكتوبر ١٩٦٠م، أشار فيها بوضوح إلى عزم البريطانيين البدء في عملية ضم عدن للاتحاد بقوله: "... **أن تطور الاتحاد يجعله وثيق الصلة بالمستعمرة، وإنه لأملي الوحيد أن يُسفر هذا عن علاقة دائمة ذات فائدة عظمى للجانبين** "(١).

مباحثات ضم عدن إلى الاتحاد:

لقد تَمكّن حاكم عدن "جونستون" بعد مشاورات عديدة، وجهود يمكن وصفها بالمضنية، من عقد اجتماع غير رسمي في ٧ ديسمبر١٩٦٠م، بين مندوبين عن حكومة الاتحاد، وحكومة عدن، لمناقشة أولية لفكرة الضم. وبعد ذلك بقليل تَمكّن من عقد اجتماع آخر، اتفق فيه الطرفين (الاتحادي والعدني) على اختيار عشرة وزراء ممثلين دائمين للحكومتين، لمناقشة موضوع ضم عدن إلى الاتحاد بصورة رسمية(٢)، و لم يكن الحرص الشديد على النديّة وتساوي التمثيل بين الحكومتين الاتحادية والعدنية هو الأمر الوحيد الذي يلفت الانتباه في تلك المباحثات، الذي يبدو أن البريطانيين وربما معهم حكام الاتحاد، أرادوا من ورائه، تشجيع الساسة العدنيين، للمضيِّ قُدُمًا في المحادثات، وللرد على معارضي الضم الذين كانوا يطرحون أن تلك المفاوضات غير متكافئة، بل وكانت الرتابة الشديدة التي كانت تسير بها تلك المباحثات تلفت الانتباه أيضًا.

وعلى أية حال، فقد كان وزراء الاتحاد الممثلون قي تلك اللجنة هم: **محمد فريد العولقي** وزير المالية، **وحسين بن أحمد الهبيلي** وزير الداخلية، **وأحمد عبدالله الفضلي** وزير الزراعة والتنمية، **وصالح بن حسين العوذلي** وزير الأمن الداخلي، **وفضل بن علي العبدلي** وزير الدفاع. أما ممثلي عدن فهم: **عبدالله سالم باسندوه** وزير الصحة، **وحسن علي بيومي** وزير الحكم المحلي، **وعبدالله إبراهيم صعيدي** وزير المعارف والأعلام، **ف. ك. جوشي**، وزير

(١) فتاة الجزيرة: عدن، العدد ١٤٧٠، ٢٦ أكتوبر ١٩٦٠.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد ١٥٠٢، ٣ ديسمبر ١٩٦٠م.

الأشغال، وعلي أحمد عبيد الصافي وزير الكهرباء[١].

وعلى الرغم من أن ممثلي حكومة عدن، قَبلوا بعد ضغوط بريطانية الانخراط في عملية التفاوض بشأن ضم عدن إلى الاتحاد، إلّا أن تصرفاتهم حيال ذلك لم تكن تُوحي بأدنى قدر من الرغبة لخوضها. وعندما لاحظَ البريطانيون فتورَ حماس القوى السياسية المعتدلة التي كانت تتفهم تلك العملية من قبل من جهة، واشتداد معارضة القوى الوطنية للضم في عدن من جهة أخرى، حاولوا ربطَ تلك العملية بمزيد من الإصلاحات السياسية في عدن، لدفع العدنيين -على الأقل المعتدلين منهم- للتعامل بإيجابية مع مشروع الضم. فأعلن حاكم عدن أمام المجلس التشريعي في ١٦ يناير ١٩٦١م، أثناء حديثه الطويل عن أهمية موضوع عقد صلة بين عدن واتحاد الجنوب وفوائدها، أن وزير المستعمرات "ماكليود Macleod" قد وافق على نظام وزاري لحكومة عدن، ولذلك فالمجلس التنفيذي الذي كان يدير أمور المستعمرة سوف يصبح مجلس وزراء، قبل أن تصبح عدن عضوًا في الاتحاد[٢].

وبعد أيام قليلة من ذلك، شرعَ حاكم عدن في عقد سلسلة من المباحثات التمهيدية مع وزراء الاتحاد وعدن حول عملية الضم[٣]. وعلى الرغم من الجهود التي بَذلها، إلّا أنه لم يستطع أن يحمل وزراء الحكومتين على الاتفاق على أساسٍ تنطلق منه تلك المفاوضات، أو على الأقل المضيِّ فيها بجدية، وخصوصًا وزراء عدن. فعلى الرغم من قبولهم بحث فكرة عملية الضم، إلّا أن معظمهم كانوا غير مقتنعين بها على النحو المقترح، والأكثر من ذلك فقد كان من بينهم من أبدى اعتراضه على مبدأ الضم من أساسه، وخاصة وزير المعارف

(١) الكتاب الأبيض: وثائق انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، ص ١٢.
(٢) Europa Publication Limited: The Middle East and North Africa, p. 72.
(٣) Charles Johnston: the View from Steamer Point, Collins, London, 1964, p. 194.

إبراهيم صعيدي، القيادي البارز في حزب المؤتمر الشعبي الدستوري، الذي كان دائمًا يكرر القول في تلك المفاوضات: **من المستحيل أن تتم الوحدة بين نقيضين**. وعلى وجه العموم، فقد كان وزراء عدن شديدي العناد ليس في التعامل مع مسألة الضم وحسب، بل وفي التعامل العام مع وزراء الاتحاد، فقد كان بعضهم، على حد وصف محمد حسن عوبلي أحد الساسة العدنيين في ذلك الوقت، لا يخفي كرهه وحقده لهم، ولا يتوانوا عن وصفهم بأنهم حكام جهلة ومتخلفين(١).

وتجدر الإشارة إلى أن إصرار البريطانيين على تحقيقِ تقدُّم ملموس في مباحثات الضم المتعثرة، كان قد دفع بوزير المستعمرات البريطاني إلى زيارة عدن في إبريل ١٩٦١م، والتقى لذلك الغرض وفي أوقات مختلفة وزراء الاتحاد ووزراء عدن، وعدد من أعضاء المجلس التشريعي(٢). وفي الاتجاه نفسه، طار حاكم عدن مع ممثلي الاتحاد وعدن أوائل يوليو إلى لندن(٣)، لمناقشة مشروع الضم مع المختصين البريطانيين، في أجواء هادئة وبعيدة عن حالة الاضطراب والتوتر السياسي التي كانت تشهدها عدن بسبب ذلك الموضوع.

غير أن عدم إصدار أي تصريح رسمي حول نتائج مباحثات لندن التي عُرفت باسم **(خلق الارتباط الأوثق بين الاتحاد وعدن)**، كان يكشف عن مدى الصعوبة التي واجهتها المفاوضات، أو بمعنى آخر الفشل الذي تعرضت له. ولعلَّ التقدم الوحيد الذي حققته تلك المفاوضات، وهو في المناسبة ليس في صميم عملية الضم، كان زيادة حجم الإعانة المالية البريطانية للاتحاد من ٢٥٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف جنيه سنويًا، من أجل تطوير وتوسيع المؤسسات الاتحادية في عاصمة الاتحاد، على طريق التمهيد لضم عدن. وعمومًا فقد تمَّ الاتفاق في لندن، على

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص ٩٢.
(٢) فتاة الجزيرة: العدد ١٥٩٩، الاثنين، ١٠ إبريل ١٩٦١م.
(٣) عبدالحميد محمصاني: اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، ص ٤١.

استئناف المفاوضات في عدن، في الشهر التالي (أغسطس ١٩٦١م) تحت رئاسة حاكم عدن "جونستون Johnston"[١].

ويمكن القول بوجه عام، إن الساسة المعتدلين في عدن ومنهم قادة **الحزب الوطني الاتحادي**، كانوا ما يزالون حتى تلك اللحظة - على الرغم من كل ذلك- يترددون في قبول عملية الضم، ولهم ملاحظات كثيرة عليها، وإن كانوا مازالوا يؤيدون شكلاً من أشكال الترابط بين عدن والاتحاد من حيث المبدأ[٢]. فمن بين ملاحظاتهم الكثيرة حول مشروع الضم، أنهم كانوا يشترطون مزيدًا من التقدم الدستوري لعدن حتى تصل إلى وضع سياسي يساويها بوضع الاتحاد، ومن ثم- حسب رأيهم- يمكن لها الدخول في مفاوضات متكافئة من الناحية القانونية والسياسية، تستطيع أن تقرر بموجبه شكل الارتباط الذي تراه مناسبًا مع الاتحاد. ففي الكلمة التي ألقاها **حسن علي بيومي** رئيس الحزب الوطني الاتحادي، في مباحثات لندن في يوليو ١٩٦١م قال: " **إن المباحثات يجب أن تسير على أساس تحقيق الحكم الوطني، أو الاستقلال الداخلي لعدن، كشرط جوهري لانضمامها إلى الاتحاد** ". كما طالب في تلك الكلمة بفرض قيود جديدة على قوائم الناخبين في عدن بحيث يكون من حق أبناء عدن وحدهم التصويت والترشيح للمجلس التشريعي القادم، الذي سيقرر مصيرهم[٣]. وإلى جانب ذلك فقد طالب وزراء عدن في تلك المحادثات، بنصيب كبير لعدن في الحقائب الوزارية الاتحادية، وكذلك في الوظائف والمناصب الرئيسية في مؤسسات الاتحاد.

أما موقف وزراء الاتحاد في تلك المفاوضات، فأقل ما يمكن أن يقال عنه، أنه كان موقفٌ يثير الرثاء، ففضلاً عن أنهم كانوا يمثلون الطرف الأكثر

---

(١) صوت الجنوب: العدد الرابع، الأحد ٩ يوليو ١٩٦١م.

(٢) King: Imperial Outpost- Aden p.65.

(٣) الكفاح: عدن، العدد ٣-٤، الإثنين ١٧ يوليو ١٩٦١م.

عرضةً لانتقاد مختلف القوى السياسية المحلية، حتى شركاءهم في المفاوضات وزراء عدن. فقد كانوا لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة السياسية والثقافية المطلوبة في مثل تلك المفاوضات، التي تجعلهم يناورون، ويعلقون، ويردّون على الانتقادات التي كانت توجه لهم، وحسبهم في ذلك أنهم عوّلوا كثيرًا على الموقف البريطاني في تقدير وحسم تفاصيل تلك العملية. ولعلَّ المسألة الوحيدة التي كانوا يثيرونها، حسب رأي أحد معارضيهم، هي أن تضمن لهم الحكومة البريطانية قدرًا كبيرًا من السيطرة على الحكومة الجديدة للاتحاد بعد الضم[١].

ومهما يكن من أمر، فبعد جهودٍ مضنية بذلها البريطانيون في إقناع وزراء عدن بأهمية الضم، اتفقت الأطراف المتفاوضة على تشكيل لجان من الوزراء الاتحاديين والعدنيين، ومن خبراء متخصصين أكثرهم من البريطانيين، لتقديم المقترحات والمعالجات في جميع المسائل المتعلقة بالضم مثل: **تعديل الدستور الاتحادي، ومسائل الاقتصاد والمالية، والمعارف، والخدمات الصحية، والأشغال العامة، والطيران المدني.**

والحكم على صعوبة مفاوضات ضم عدن، في الحقيقة لم يكن بسبب عدم حماسة الوزراء العدنيين أو بسبب المعارضة الشديدة التي أبدتها القوى السياسية الوطنية لعملية الضم فحسب، بل ولاعتبارات عملية كثيرة. فقد كان الفارق كبيرًا، وفي نواحي عدة بين وضع الاتحاد ووضع عدن، منها أن الاتحاد لا يخضع للحكم البريطاني المباشر، بينما عدن مستعمرة بريطانية تخضع لسلطة التاج البريطاني، كما أن درجة التطور السياسي والاقتصادي متباينة بين الجانبين بشكل كبير، فالحكم في ولايات الاتحاد يخضع لأعراف قبلية عتيقة، بينما تخضع الإدارة في المستعمرة في مسائل كثيرة لسلطة تشريعية نصف أعضاء مجلسها منتخبون بصورة ديمقراطية من السكان. وفوق كل تلك الفوارق، فثمة

(١) قحطان محمد الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ص١٦٢.

مشكلة في الجانب الاقتصادي، فالموازنة الاتحادية كانت تعتمد بشكل أساسي على المساعدات البريطانية التي تصل إلى حوالي ٨٠ في المائة من حجم تلك الموازنة، بينما كانت تعتمد موازنة حكومة عدن بشكل كلي تقريبًا على وارداتها المالية التي كانت تحقق فائض سنوي.

ولعلَّ الأمر المهم، في مسألة ضم عدن إلى الاتحاد، هو أن المفاوضات المتعلقة بها التي بدأت في عدن في ٨ أغسطس ١٩٦١م، أخذت بفعل ضغوط بريطانية كثيرة تكتسب طابعًا عمليًا جادًا، وتتجاوز بعض الصعوبات[١]، فقد اتفقت الأطراف المتفاوضة خلال ذلك الشهر على تشكيل تسع لجان، تقوم بدراسة المواضيع التي سيتم حولها التفاوض والتي بلغت حوالي **٢٢** موضوعًا أو اختصاصًا، وهي تقريبًا كل المسائل المتعلقة بسلطة الاتحاد الفيدرالي بعد ضم عدن إليه، نذكر منها: **الشؤون الخارجية للاتحاد، والدفاع، والأمن الداخلي، والزراعة وتربية المواشي، وصيد الأسماك، والملاحة الجوية المدنية والمطارات، وخدمات البريد والتلغراف والتليفون، والطرقات الرئيسية. وتنظيم المرور والتعليم والصحة، والبنوك والصرافة والتأمين، والعملة والإيرادات المالية للاتحاد**[٢]. ولا ريب في أن أهم تلك اللجان كانت لجنة **التعديلات الدستورية**، ولجنة صياغة **معاهدة الضم** التي اعتبرت جزءًا من معاهدة الصداقة والحماية التي عقدتها بريطانيا مع الاتحاد. وفي كل الأحوال فقد لعب البريطانيون فيهما الدور الرئيسي إن لم يكن الوحيد، أما اللجان الأخرى التي خضعت بشكل أو بآخر لممثلي الحكومتين فقد كانت على النحو الآتي:

- **لجنة الملاحة الجوية والمطارات**: تكونت من حسين الهبيلي من وزراء الاتحاد، المستر "جوشي Joshi" من حكومة عدن، وكذلك من خبراء غير وزاريين هم: المعتمد البريطاني للمحمية الغربية، ومستشار الاتحاد تريفاسكيس

(١) الكفاح: العدد ٤٤٥، ٨ أغسطس، ١٩٦١م.
(٢) الكتاب الأزرق (وثائق لجان الضم): ص ١٧.

Trevaskis، وضابط بريطاني قائد جناح، وآخر قائد سرب.

- **لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية**: تكونت من الشيخ محمد بن فريد، وأحمد عبد الله الفضلي من الاتحاد، والمستر "ثورن Thorne"، وحسن علي بيومي من حكومة عدن، والمستر "آير" خبير بريطاني.

- **لجنة المعارف والتعليم**: الأمير شعفل بن علي من وزراء الاتحاد، وعبد الله إبراهيم صعيدي من حكومة عدن، وخبراء غير وزاريين: تريفاسكيس، ومحمد عبده غانم .

- **لجنة شؤون الصحة**: علي عاطف الكلدي وزير الصحة الاتحادي، وعبد الله سالم باسندوه عضو المجلس التشريعي العدني، وخبراء غير وزاريين: د.أ. فار، د. سي.جونسن.

- **لجنة شؤون البريد والبرق والتلفون**: شريف بيحان حسين الهبيلي وزير الداخلية الاتحادي، وعلي سالم علي وزير البريد العدني وعضو المجلس التشريعي، وخبراء غير وزاريين: تريفاسكيس، ومدير عام بريد عدن.

- **لجنة العلاقات العامة**: شريف بيحان وزير اتحادي، ومحمد صالح عفارة السكرتير في وزارة الخارجية الاتحادية، وعلي سالم علي وزير البريد والاستعلامات العدني وأحمد محمد زوقري ضابط العلاقات العامة في عدن.

- **لجنة الأشغال العامة**: شريف بيحان وزير اتحادي، والمستر جوشي من حكومة عدن، وخبراء بريطانيون هما: تريفاسكيس والمستر "ديل".

وفي كل الأحوال، فتشكيل تلك اللجان على ذلك النحو، كشف معه أمورًا كثيرة، لعل أهمها: الكثرة العددية للممثلين البريطانيين في تلك اللجان بوصفهم خبراء من جهة، وممثلين لحكومة عدن من جهة أخرى، وقد تضاعفت أهمية دورهم في تلك اللجان في ظل ضعف القدرات التخصصية لممثلي الاتحاد، الذين يبدو أنهم أولوا ثقة مفرطة بهؤلاء الخبراء، واعتمدوا عليهم بصورة تكاد

تكون كاملة، في تعزيز موقفهم أمام المفاوضين العدنيين، الذين ظهروا في حالات كثيرة خصوم لهم وليسوا شركاء. وبصرف النظر عما إذا كان هذا الاستنتاج صحيحًا إلى النهاية، أو محكومًا في جزء منه باعتباراتٍ معينة، فتلك اللجان اختلفت أهميتها ومهامها وصعوباتها العامة من لجنة إلى أخرى.

وعلى أية حال فقد انهمكت تلك اللجان منذ منتصف أغسطس ١٩٦١م، في دراسة المسائل والاختصاصات المكلفة بها، وكان من الواضح أن الطرق لم تكن سهلة أمام معظم تلك اللجان، ليس بسبب الخلافات بين أطرافها، بل وبسبب التفاوت الكبير بين أوضاع الاتحاد وعدن. وعمومًا فعندما بدأت تتضح نتائج المفاوضات في أوائل نوفمبر من السنة نفسها، أدلى السكرتير العام البريطاني في عدن المستر "ثورن Thorne" بتصريح رسمي حول تطورات المباحثات الدستورية بين الاتحاد وعدن، وفي الوقت الذي حاول فيه إبراز النتائج المشجّعة التي توصلت إليها المفاوضات بقوله: "إن المفاوضات تسير بنجاح، وفي جوٍّ ودّي، وإن لجانًا قد شُكلت لدراسة تفاصيل التقارب بين عدن والاتحاد، وإن تقارير هذه اللجان قيد البحث"، فلم يكتم سرًا في الوقت نفسه في ذلك البيان، عن الصعوبات والتعقيدات التي واجهتها تلك المفاوضات بقوله: "إن المباحثات قد وصلت نقطةً استدعت معها ضرورة طلب رأي الخبراء من لندن وعندما يصل هذا الرأي، ستستأنف المباحثات، إن الوضع معقّد وإن هذه هي أول محاولة تُبذل لحل العقد"(١).

ومهما يكن من أمر، فعلى الرغم من الجهود التي بَذلها المتخصصون والخبراء البريطانيون، فقد بَيّنت تقارير لجان الضم، التي استكملت مهامها وَقَدمت توصياتها ومقترحاتها عن المسائل والاختصاصات التي كُلفت بها في أيام مختلفة من الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ١٩٦١م، أن هناك عددًا من الصعوبات والتعقيدات في عدد من الجوانب، لم يكن في مقدور تلك اللجان

(١) الكفاح: العدد ٥٣٦، ٧ نوفمبر، ١٩٦١م.

وحدها، الفصل فيها أو تجاوزها، لاسيما في جانبين مهمين هما:

الأول - جانب الخدمة المدنية، فموظفي المستعمرة يرتبطون عمليًا بالحكومة البريطانية وقوانينها، في حين أن الوظيفة العامة في الاتحاد تخضع للسلطة الاتحادية، ولقوانين مالية وحقوقية متباينة بشكل كبير مع تلك التي تتعامل معها حكومة مستعمرة في عدن.

والثاني - الجانب الاقتصادي، فالضريبة الجمركية وحدها مَثّلت مشكلة كبيرة في عملية الضم. فعملية تركيز تلك الضريبة وجعلها اتحادية، أمرٌ تترتب عليه متاعب مالية لبعض الولايات الاتحادية، التي كانت تعتمد عائداتها المالية بدرجة أساسية على الضريبة الجمركية، لاسيما الولايات الاتحادية التي تمرُّ بأراضيها الطرقات الرئيسية مثل سلطنة لحج وسلطنة الفضلي، وبقاء تلك الضريبة ضريبة محلية لها نتائج سلبية على الاتحاد، ففضلاً عن أنها تحرمه من ذلك المصدر الرئيسي للدخل، وتضعف من سلطاته على الولايات، فستعرقل حرية التجارة داخل الاتحاد في حال بقائها محلية، وستدفع المناطق المجاورة للاتحاد ومنها شمال اليمن إلى الاعتماد على مصادر تجارية أخرى بسبب تعرض البضائع المنقولة من ميناء عدن عبر ولايات الاتحاد لأكثر من ضريبة جمركية، فكل سلطنة لديها جمركها الخاص في أراضيها، فضلاً عن أن إنزال البضائع أكثر من مرة من على ظهر السيارات والقوافل يَتسبب في إتلاف البضائع وفي تأخير حركتها، وهذه كلها عوامل لا تساعد الحركة التجارية، مع العلم أن الضرائب الجمركية في جميع دول العالم الاتحادية هي ضريبة اتحادية وليست محلية.

أما المسائل الأخرى، فقد كانت أقل صعوبةً وبعضها كانت على درجة كبيرة من السهولة، فتقارير لجان العلاقات العامة والأشغال، والطرقات بيّنت عدم وجود أي صعوبات تذكر في ضم عدن إلى الاتحاد في تلك الجوانب[1]. في حين

(١) وثائق ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي (الكتاب الأزرق): الملحق الثامن، العلاقات العامة، ١٣٥، والملحق التاسع، الأشغال العامة، ص ١٤٧.

اقترح تقرير لجنة الملاحة الجوية بأن يُخوّل الاتحاد سلطة تشريعية وتنفيذية مطلقة في ذلك الجانب في جميع ولايات الاتحاد لاعتبارات اقتصادية(١).

ولتجاوز مشكلة الاختلاف بين حجم التعليم ونوعه في عدن والاتحاد، أوصى تقرير لجنة المعارف والتعليم بربط التعليم في عدن بقيادة الوزارة الاتحادية، ولكن من خلال مدير معارف يساعد الوزير على الإشراف على عدن، ومدير معارف آخر يشرف على بقية ولايات الاتحاد. وأوصت بجعل التعليم الابتدائي في ولايات الاتحاد تحت قيادة الاتحاد بعد أن كان يخضع لسلطة الولايات. وأوصى التقرير كذلك بإلزام حكومة عدن بتوفير تعليم ابتدائي ومتوسط مدته ٧ سنوات كحق لكل طفل مولود في عدن(٢).

وعالج تقرير لجنة الصحة ذلك الجانب بالطريقة نفسها تقريبًا التي عولجت بها مسألة التعليم، فقد أوصى أن يكون للوزير الاتحادي مساعدان أو مديران أحدهما يشرف على ولاية عدن والآخر على بقية ولايات الاتحاد. كما أوصى ذلك التقرير أن تظل الخدمات الصحية التي تُشرف عليها إدارة المحميات قائمةً لتقديم المساعدات للمحميات التي ما زالت خارج الاتحاد، وفي حال دخولها ضمن الاتحاد فإن تلك الخدمات ستصبح جزءًا من الوزارة الاتحادية(٣).

وأوصى تقرير لجنة البريد والتلفون، بأن تصبح تلك الخدمات التي كانت مقتصرة حتى ذلك الوقت على مدينة عدن، خدمات اتحادية، على أن تظل خاضعة لإدارة شركة "الشرق الأوسط" للبرق والتلفون، وذلك بموجب الترخيص الذي مُنح لها سابقًا من مدير عام بريد عدن، كما أوصى بإعادة طباعة طوابع البريد بحيث تحمل اسم الاتحاد وشعاراته(٤).

---

(١) تقرير لجنة خبراء الملاحة الجوية: ١١ سبتمبر، ١٩٦١م، ص ٥.
(٢) تقرير لجنة خبراء المعارف: قُدم في ٢ مايو، ١٩٦٢، ص ٥-٦.
(٣) تقرير لجنة خبراء الصحة: قُدم في ١٣ سبتمبر ١٩٦١م، ص ٥.
(٤) تقرير لجنة خبراء خدمات البريد والتلفون: قُدم في ١٤ سبتمبر ١٩٦١م، ص ٢-٤.

وحمل تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بعض التوصيات والنصائح، في المسائل التي لم تكن على درجة كبيرة من التعقيد. فقد أوصى بوضع معالجات للديون السابقة التي لعدن أو عليها، قبل ضمّها إلى الاتحاد. كما أوصى بتحديد القروض التي تصرف على مشاريع عدن، والتي ستكون مشاريع اتحادية، ونصح أن يُسنّ قانون اتحادي فيما يخصّ القروض قبل دخول عدن إلى الاتحاد[١]. وأوصى التقرير بأن تحل التشريعات الاتحادية محل تشريعات عدن، فيما يخص التعامل مع منطقة العملة (شرق أفريقيا) التي ترتبط بها عدن والمحميات، وهي في كل الأحوال لن تكون سارية إلّا بحصول الاتحاد على موافقة البلدان الأعضاء في تلك العملة. وحول المصارف التي كانت محدودة، وتتركز أساسًا في عدن، أوصى تقرير اللجنة بتحويل مسؤولية تراخيصها من السكرتير المالي لحكومة عدن إلى وزير المالية الاتحادي[٢].

وخوفًا من أي تطورات سياسية في المنطقة، قد تُعطل عملية الضم التي تسير بشكل متعسر، سارعت وزارة المستعمرات البريطانية، في إيفاد خبيرين من لندن إلى عدن، للفصل في المسائل التي لم تتمكن اللجان من حسمها، هما: السير "**ريتشارد راماج**" الخبير في شؤون الخدمة المدنية، و"**د. بيرل**" الخبير في الشؤون الاقتصادية. وبعد حوالي ثلاثة أشهر، وبالتحديد في منتصف إبريل **١٩٦٢**م قدم الخبيران تقاريرهما للحاكم البريطاني في عدن حول المسائل التي استعصت على لجان الضم. ولا نريد أن نخوض طويلاً في تفاصيل هذين التقريرين، وإنما سنكتفي بتلخيص مختصر، يوضح مضمون عملية الضم، فمن بين أبرز توصيات تقرير "راماج" الذي احتوى على ٦٨ صفحة من الحجم الكبير، نذكر النقاط التالية:

- توفير فرصة التقاعد للموظفين الأوربيين، بفعل عدم شعورهم بالضمان في

(١) تقرير لجنة خبراء الاقتصاد والمالية: قُدم في ١٤ أكتوبر ١٩٦١م، ص ٧-١٠.
(٢) نفس المرجع: ص ١٣- ١٤.

حياتهم العملية في حال انتقالهم للعمل في إطار المؤسسات الاتحادية، إما عند إتمام الضم مباشرة، أو بعد سنتين من ذلك. على أن تظل حقوقهم خلال تلك المدة قائمة كما هي وفق القوانين البريطانية، أو دفع تعويضات مالية مناسبة لمن يقبلون العمل في إطار الاتحاد، مقابل انعدام فرص الترقي الوظيفي في مرافق الاتحاد بسبب تكوينها البسيط.

- التحاق الموظفين المحليين التابعيين لحكومة عدن مباشرة بالاتحاد، إذ لا توجد عقبات كبيرة أمام ذلك، شريطة ألا يخضع العمل في الاتحاد لتأثير النظام الإقطاعي الذي تعيشه معظم ولاياته[١].
- تشكل لجنة استشارية خاصة لمعالجة شؤون الموظفين المراد توحيدهم فيدراليًا. ولتحاشي مشكلة ممارسة السلطة المزدوجة على هؤلاء الموظفين من حكومة الاتحاد ومن حاكم عدن، اقترح التقرير وضع قاعدة لذلك التعامل تُعطى أكبر قدر ممكن من الاعتراف بالسلطة الاتحادية، وألزم التقرير تلك اللجنة بتقديم الاستشارة بخصوص معالجة قضايا الموظفين الأوربيين الذين سيلتحقون بشكل أو بآخر في المؤسسات الاتحادية، بصورة مشتركة لحاكم عدن ولحكومة الاتحاد[٢].
- تظل لجنة الخدمات العامة الحالية في حكومة عدن، قائمة كما هي، ولكن تمارس سلطتها فقط على الدوائر الإدارية المحلية في عدن، وبصورة مستقلة عن الاتحاد.
- تبقى جماعة الموظفين في دوائر المحميات التي ما تزال خارج نطاق الاتحاد، لاسيما في المحمية الشرقية، كما هي عليه، تابعة للحكومة البريطانية[٣] .

---

(١) ريتشارد راماج: تقرير عن نواحي الخدمة العامة للصلة الأوثق بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي، عدن، ١٣ إبريل ١٩٦٢، ص ١٣.
(٢) نفس المرجع: ص ١٤.
(٣) نفس المرجع: ص ١٩.

- اعتبار الموظفين المغتربين في عدن، من هنود وصوماليين وسودانيين وأردنيين وغيرهم، موظفين محليين[١] .

أما أهم توصيات التقرير الذي قدمه "بيرل" لمعالجة التعقيدات الاقتصادية، التي اعترضت عملية ضم عدن إلى الاتحاد فيمكن تلخيصها في الأتي:

- أن تلغى الرسوم الجمركية بين الولايات، لأن ذلك يجلب الفائدة لحركة التجارة وللسكان في الاتحاد[٢].
- أن يتم جبي الضرائب من الشركات والمؤسسات العامة في مناطق ولايات الاتحاد، بواسطة الحكومة المركزية وليس بواسطة الحكومات المحلية في ولايات الاتحاد[٣] .
- مقابل حرمان الولايات من الضرائب الجمركية التي كانت تجبيها، اقترح التقرير أن يصبح التعليم الابتدائي في ولايات الاتحاد تعليمًا اتحاديًا، فمعظم الولايات يتقارب دخلها الجمركي مع ما تصرفه على التعليم الابتدائي.
- اقترح التقرير أن تعوض الولايات الأخرى التي دخلها الجمركي أكبر من صرفها على التعليم الابتدائي، بفارق المبلغ المالي الزائد لصالحها، وذلك مقارنة بموازنات تلك الولايات في العام المالي ١٩٦١ - ١٩٦٢م.

نتائج المباحثات:

وضعت المقترحات والمعالجات، التي قدمها الخبيران "راماج، بيرل"، حدًا ليس للقضايا العالقة في مسألة ضم عدن إلى الاتحاد الفيدرالي فحسب، بل ولمفاوضات الضم التي يمكن وصفها بالماراثونية، التي استمرت قرابة عشرة

---

(١) نفس المرجع: ص ٢٦.

(٢) د.ف. بيرل: تقرير الشؤون المالية والاقتصادية الناجمة عن الروابط الأوثق بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي، إبريل ١٩٦٢م، ص٢٠.

(٣) نفس المرجع: ص ١٦- ١٧.

أشهر، فعلى أساس تلك المقترحات صيغت الحلول والمعالجات النهائية لجميع المسائل المتعلقة بالضم. ولعل من المفيد ذكره، أن تلك النتائج والحلول التي تمَّ التوصل إليها بشق الأنفس، كانت في أحوال كثيرة ليست أنسب الحلول للقضايا المختلف عليها، وإنما حلول توفيقية وحسب، وفي كل الأحوال فتلك النتائج التي توصلت لها المفاوضات، لم تكن في حقيقة الأمر تعكس درجة مثلى من التعاون والثقة بين المتفاوضين، وإنما كانت استجابة لضغوط بريطانية بالمقام الأول.

وعمومًا، فقد صدر عن المتفاوضين الذين وقّعوا على اتفاق تمهيدي سري يقضي بالموافقة على عملية الضم[١]، بلاغ صحفي في **١٧** مايو **١٩٦٢**م قالوا فيه: " **لقد وصلت المحادثات الدستورية التمهيدية برئاسة صاحب السعادة والي عدن منتهاها في ١٧ مايو بالتوقيع على اتفاقية الضم من كافة وزراء الاتحاد، ما عدا السلطان الواحدي وزير الإعلام فقد كان متغيبًا عن عدن، وأعرب عن نيته التوقيع عليها بعد عودته، ومن كافة وزراء عدن ما عدا السيد عبد الله إبراهيم صعيدي وزير المعارف والهجرة، الذي وجد نفسه غير قادرٍ على الموافقة على الضم دون شروط** "[٢].

وفيما قد يكون وزراء عدن الذين وقّعوا على الاتفاق، قد وصلوا إلى قناعة للمشاركة في حكومة اتحادية بقيادة السلاطين، لمواجهة تهديد الحركة الوطنية المتنامية في عدن، التي كانت لها مشاريع سياسية تُقلقهم، على الرغم من أن ذلك غير مؤكد، فقد تكون موافقتهم، أو على الأقل بعضهم، لا تعبر عن نوايا حقيقية تجاه الضم، بل لعلهم تعمّدوا العكس، وهو السعي لإفشال الضم بعد قيامه، بعد أن عجزوا عن إفشاله كمشروع، فالعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة عدن بعد الضم كما سنلاحظ، كانت تثير بقوة مثل تلك الشكوك.

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, p. 65.

(٢) صوت الجنوب: العدد ٤٨، الأحد ٢٨مايو ١٩٦٢م.

وعلى أية حال، فقد أرسل وزراء الاتحاد ووزراء عدن المكلفين بالتفاوض، رسالةً إلى وزير المستعمرات البريطاني في ١٨ أغسطس ١٩٦٢م، أوضحوا فيها الدوافع التي حثتهم على المضي قدمًا في مشروع الضم، وأرفقوا بتلك الرسالة الوثائق الرئيسة الخاصة بالضم بهدف مصادقة البرلمان البريطاني عليها، بحكم خضوع عدن للسيادة البريطانية، فذكروا في مقدمة تلك الرسالة: "**إن سكان عدن والاتحاد هم في الأغلبية الساحقة من أصل عربي وينتمون إلى الديانة الإسلامية، وأنهم يشتركون في اللغة، ويعتبرون أنفسهم شعبًا واحدا . ً. وعليه، فإننا مقتنعون بأن إنهاء التجزئة غير الطبيعية القائمة بيننا ستكون في خدمة المصالح الحقيقة لكلِّ أولئك الذين يعيشون في هذه المنطقة**"[(١)].

وفي استجابة على ما يبدو لمطالب ممثلي حكومة عدن، الذين صمموا على معاملة عدن في إطار الاتحاد معاملة استثنائية، نظرًا لما تتميز به عن بقية الولايات من أهمية اقتصادية، وتطور، أكدت تلك الرسالة على: "**أنه سيكون من حق عدن، في مناحي معينة، الحصول على المعاملة الخاصة بما في ذلك تمثيل أكبر في الاتحاد مما قد مُنح للدول الأعضاء الأخرى**"[(٢)]. ومضت تلك الرسالة تطالب وزير المستعمرات بضرورة تحقيق تقدم دستوري إضافي في عدن من أجل نجاح عملية انضمامها إلى الاتحاد، موضحة في الوقت نفسه أن مثل ذلك التقدم لا يؤثر على رغبة البريطانيين في استمرار سيادتهم عليها، أو على السلطات المحفوظة لحاكمها[(٣)]. ولعل الأهم في تلك الرسالة، كانت الوثائق المرفقة بها وهي:

---

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي المعروف بالكتاب الأبيض، الرسائل المتبادلة بين وزراء الاتحاد وعدن ووزير المستعمرات، لندن، مطبوعات صاحبة الجلالة، أغسطس ١٩٦٢م، ص ٣.

(٢) نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

(٣) نفس المرجع والصفحة.

- مسودة اتفاقية بين الحكومة البريطانية وحكومة الاتحاد، تنصُّ على الموافقة على انضمام عدن إلى الاتحاد.

- المقترحات المتفق عليها بشأن تعديل دستور الاتحاد وسريانه في عدن.

- المقترحات المتفق عليها بشأن التقدم الدستوري في عدن .

- المقترحات المتفق عليها بشأن مسؤولية الأمن الداخلي في عدن .

- المقترحات المتفق عليها بشأن الإدارة والموظفين والمالية.

ولإلقاء مزيدٍ من الضوء على عملية الضم، سنستعرض تلك الوثائق التي شكلت أساس تلك العملية، بالشكل السريع الآتي:

اتفاقية ضم عدن:

لا يوجد أدنى شك في أن البريطانيين تعمّدوا أن لا يثيروا مرة أخرى، مناقشة معاهدة الصداقة والحماية التي أبرمت بين الاتحاد والحكومة البريطانية عند قيامه، والتي تعرّضت لانتقادات حادة من مختلف القوى السياسية الوطنية في داخل اليمن وخارجه. ولذلك فبدلاً من إدخال تعديلات على نصوص تلك المعاهدة، صاغوا اتفاقية خاصة تُحافظ على المصالح البريطانية في عدن، وتسمح لها بالانضمام إلى الاتحاد، وتعتبر في الوقت نفسه جزءًا من الاتفاقية سابقة الذكر بين بريطانيا والاتحاد.

واتفاقية ضم عدن بوصفها اتفاقية مكمِّلة لم تكن مطوّلة، فقد احتوت على "١١" مادة فقط، أهم ما في تلك المواد هو أن تصبح مستعمرة عدن في أول مارس ١٩٦٣ أو أي تاريخ أسبق، ولاية اتحادية. وباختصار فقد بينت بنود تلك الاتفاقية، أن وضع عدن في إطار الاتحاد ليس كما كان منتظرًا، حتى عند المتعاطفين مع السياسة البريطانية، فالحكم الذاتي الذي وعد به البريطانيون حكومة عدن وأهاليها كان على ما يبدو من الناحية الإدارية لا أكثر، فقد نصت

المادة **الثالثة** بوضوح على أنه: "**ما من شيء في هذه الاتفاقية سيؤثر على السيادة البريطانية على عدن**"[١].

وفضلاً عن ذلك، فاتفاقية الضم لم تشمل الجزر التي كانت تخضع لمستعمرة عدن مثل: **كوريا موريا، وميون** (بريم) **وكمران**، إذ ظلت لدواعي سياسية وعسكرية بريطانية، تخضع خضوعًا كاملاً للحاكم البريطاني في عدن وليس لحكومة عدن المحلية[٢]، والأكثر من ذلك كله، فقد منحت المادة التاسعة من الاتفاقية الحق لبريطانيا في أن تسحب أو تستثني، في أي وقت، من الاتحاد أي منطقة داخل عدن، إذا اعتبرت ذلك مرغوبًا فيه لأغراض المسؤوليات الدفاعية لبريطانيا على النطاق العالمي. كما أعطت المادة العاشرة الحق لبريطانيا بسحب عدن من الاتحاد، إذ أقر المجلس التشريعي لعدن ذلك بأغلبية الثلثين، ولكن على أن لا يكون ذلك قبل مرور ست سنوات على الضم[٣].

تعديل الدستور الاتحادي:

على الرغم من أن التعديلات التي أدخلت على دستور الاتحاد كانت كثيرة، إلّا أنها لم تكن تعديلات ذات أهمية جوهرية، ولم تمس أساس نظام الاتحاد ومؤسساته كما كان متوقعًا من بعض الأطراف السياسية. وفي كل الأحوال فقد خلصت المحادثات إلى ضرورة إدخال (٣٦) تعديلاً على الدستور الاتحادي من أجل أن يستوعب عدن، على أن يجري العمل بها في الاتحاد قبيل عملية الضم، ومن ثم يسري مفعول الدستور الاتحادي المعدل في عدن بعد ذلك، بموجب أمر الملكة البريطانية، عند التوقيع على اتفاقية الضم بين حكومة الاتحاد

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي "الكتاب الأبيض"، الملحق أ، مسودة الاتفاقية بين حكومة المملكة المتحدة واتحاد الجنوب العربي بشأن انضمام عدن إلى الاتحاد، المادة الثانية، ص ٥.

(٢) نفس المرجع: المادة الرابعة، ص ٥.

(٣) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملحق أ، المادة العاشرة، ص ٦.

والحكومة البريطانية مباشرة[١].

ووفق تلك التعديلات أصبح المجلس الأعلى الاتحادي (الحكومة) مؤلفًا من وزراء منتخبين، هم ممثلو عدن، ووزراء يعينون بموافقة المجلس الاتحادي، هم ممثلو الولايات. وفيما اقتصر الحد الأعلى لتمثيل الولايات الاتحادية الأخرى في المجلس الأعلى بممثل واحد فقط، وفي المجلس الاتحادي (التشريعي) بستة ممثلين كما كان معمول به من قبل، فقد أقرت تلك التعديلات أن تمثل ولاية عدن في المجلس الأعلى بأربعة ممثلين (وزراء) وفي المجلس الاتحادي بـ **٢٤** ممثلاً[٢].

ولم تكن بقية التعديلات لها أبعاد سياسية مهمة، فقد اهتمت، بنصاب المجلس الاتحادي، وامتيازاته، وطريقة تقديم مشاريع القوانين إليه، وآلية المصادقة عليها. كما حدّدت تلك التعديلات الاختصاصات الاتحادية الخالصة، والاختصاصات المشتركة بين الاتحاد والولايات. وأقرت تلك التعديلات تأسيس محكمة عليا اتحادية، وبيّنت المسائل التي ستكون من اختصاص تلك المحكمة بوصفها محكمة ابتدائية واستئنافية واستشارية للاتحاد، والمسائل التي ستكون من اختصاص محاكم الولايات. كما اهتمت التعديلات الدستورية بتنظيم العوائد الجمركية، والشؤون المالية للاتحاد، وحرية التجارة بين ولايات الاتحاد، والقروض الخارجية[٣].

وفي كل الأحوال فالتعديلات التي أُدخلت على دستور الاتحاد، لم تحمل السلاطين والأمراء على إعطاء نظام الاتحاد، لا في مؤسساته المركزية ولا في ولاياته، طابعًا ديمقراطيًا، كما كان يطالب به بعض وزراء عدن، وفيما يبدو فقد حرصت بريطانيا، التي لم تبذل أدنى ضغط على هؤلاء السلاطين في تلك

(١) نفس المرجع: الملحق ب، بشأن تعديل الدستور، البند ٣، ص ٧.
(٢) نفس المرجع: البند ٧، ص ٨.
(٣) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملحق ب، ص٩-١٦.

المسألة، الاستفادة من طبيعة النظام القبلي التقليدي السائد في الاتحاد، في إضعاف الحركة الوطنية النشطة حينها في عدن، التي أصبحت بدرجة متزايدة تثير ضدها المتاعب.

مقترحات التقدم الدستوري في عدن:

لدوافع وأسباب إدارية وسياسية، سبق ذكرها، وافقت بريطانيا أثناء مفاوضات ضم عدن إلى الاتحاد، على منح عدن قدرًا من الحكم الذاتي، بعد أن ظلت منذ اليوم الأول لاحتلالها تخضع خضوعًا كاملاً للبريطانيين. وفي الوقت الذي تَفاخر فيه عدد من السياسيين في عدن، لاسيما المنتمين للحزب الوطني الاتحادي، الذين أخذوا مع مرور الوقت يزيدون من درجة مساندتهم لعملية الضم، بذلك القدر من التقدم الدستوري الذي شهدته عدن، واعتبروه نصرًا سياسيًا ومكسبًا ثمينًا لسكان عدن، رأى فيه المعارضون للضم، تحسينٌ لشكل السيطرة الاستعمارية على عدن لا أكثر. والحقيقة أن كلا الرأيين اللذين حرّكتهما مواقف ودوافع سياسية ودعائية مفهومة، احتوت بشكل أو بأخر على مبالغات. ففي حين كانت بعض بنود تلك التعديلات بنود شكلية جدًا ولا تُمثل أي أهمية لمستقبل عدن، مثل تمديد المدّة القصوى للمجلس التشريعي من أربع سنين، إلى خمس سنين، التي هدفت إلى تمكين ذلك المجلس الذي شارفت مدته على الانتهاء، من المصادقة على مشروع الضم والإشراف على تنفيذه. ومثل إضافة أربعة أعضاء إلى المجلس التشريعي بالانتخاب من المجلس نفسه. وتبديل تسمية المجلس التنفيذي بـ "**مجلس الوزراء**" الذي يجب أن يتألف من رئيس الوزراء، والمدعي العام، وعضوية ما لا يقل عن ستة وزراء يُعينهم حاكم عدن بناءً على نصح رئيس مجلس الوزراء. وربما كذلك إدراج دليل حقوق الإنسان في الدستور. فقد مَثّلت بعض بنود تلك التعديلات خطوةً متقدمة قياسًا بالوضع السياسي والقانوني الذي ظلت تعيشه عدن كمستعمرة، حتى وإن كانت لا ترتقي لمستوى الطموح، مثل خروج جميع الأعضاء البريطانيين من

المجلسين التنفيذي والتشريعي باستثناء المدّعي العام الذي ظلَّ في المجلس التنفيذي، وقيام حكومة محلية تُشرف على معظم أمور المدينة.

ومع أن تلك التعديلات فرضت على حاكم عدن الذي أصبح "مندوبًا ساميًا" أن يعمل بنصح ومشورة حكومة عدن المحلية، إلّا أن ذلك ليس في كل المسائل، فالشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والشرطة ظلت وفق تلك التعديلات تحت قبضته تمامًا(١)، مما جعل التغيير في التسمية، لم يمس في حقيقة الأمر من سلطاته العليا على تلك الحكومة، وفوق كل ذلك فقد أجازت له-بعد موافقة وزير المستعمرات- أن يعمل بخلاف نصيحة مجلس وزراء عدن إذا رأى ضرورةً مُلحة تقتضي ذلك(٢).

الأمن الداخلي في عدن:

كانت قضية الأمن الداخلي لعدن، من القضايا المعقّدة التي واجهتها محادثات الضم والتي دار حولها خلافٌ شديد. فحق الحكومة الاتحادية في الإشراف على أمن ولاية عدن بعد الضم، كما هو الحال في ولايات الاتحاد الأخرى، اصطدم ليس فقط برغبة البريطانيين في أن يظل أمن عدن في أيديهم، بل الأكثر من ذلك باعتراض وزراء عدن، الذين رفضوا بشدة، مسألة أن يكون للحكومة الاتحادية أي شكل من أشكال الإشراف الأمني المباشر على عدن. وبسبب ذلك الرفض، تم معالجة قضية أمن عدن الداخلي في ظل الاتحاد معالجة خاصة، شابها كثير من الالتباس. فالشروط الأربعة التالية التي تضمنتها مقترحات المشروع، جعلت تبعية أمن عدن للاتحاد، كما سنلاحظ، تبعية اسمية فقط:

---

(١) وزارة المستعمرات البريطانية: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملحق ج، ص ١٧.

(٢) د. عمر عبدالله بامحسون: التطور السياسي والدستوري في اليمن الديمقراطي من ١٩٣٧- ١٩٧٦م، مكتبة مصر، القاهرة، الإيداع ١٩٩١، ص ٢١٩.

- تُمنح حكومة عدن تفويضًا من الاتحاد، بممارسة سلطات على الأمن الداخلي لعدن.

- تنقل تبعية البوليس المسلح (الشرطة) في عدن إلى الاتحاد، وتوفر له الحكومة الاتحادية الاعتماد المطلوب، ولكنه لا يكون مطالبًا بالخدمة خارج عدن.

- يفوض المجلس الأعلى الاتحادي حكومة عدن بسلطاته على شرطة عدن المسلحة بالأسلوب نفسه الذي فوّض فيه الولايات الاتحادية فيما يخصّ الحرس الاتحادي الثاني (الحرس القبلي التابع لكل سلطنة)، على أن لا يستعيد هذه السلطات المفوض بها بدون موافقة المندوب السامي. كما لا يحق للمجلس الأعلى الاتحادي في خلال مدة عامين من تاريخ انضمام عدن أن يسعى وراء المندوب السامي إلى استعادة تلك السلطات .

- تبقى الشرطة المدنية في عدن من مسؤوليات عدن من كل الجوانب، ولا تكون مطالبة للعمل خارج عدن. غير أن ذلك الشرط وفّر إمكانية مراجعة وضع الشرطة المدنية لعدن فيما إذا كانت ستبقى من مسؤوليات عدن أم ستنقل مسؤوليتها إلى الحكومة الاتحادية، وذلك بعد نهاية ثلاث سنوات من تاريخ انضمام عدن إلى الاتحاد[١] .

أما فيما يتعلق بمقترحات الضم الخاصة بالإدارة والموظفين والمالية، فقد اعتمدت بصورة رئيسية على المقترحات والمعالجات الواردة في تقريري الخبيرين البريطانيين، (راماج، وبيرل)، التي سبق لنا استعراض أهم نقاطها في مكان سابق من هذا الفصل.

رد وزير المستعمرات البريطاني:

الملفت للنظر في المراسلات الختامية للضم، التي تمت في أغسطس

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، ص ١٨.

١٩٦٢م في لندن، بين وزراء الاتحاد وعدن من جهة، ووزير المستعمرات البريطاني من جهة أخرى، أنها تمت في يوم واحد من ذلك الشهر وهو يوم ١٦، وإن دلَّ ذلك على شيء، فقد يدلُّ على الشكلية القانونية التي مثّلتها تلك المراسلات التي ربما دارت في غرفة واحدة في ذلك اليوم الذي سبق اجتماع مجلس العموم البريطاني بيومين فقط.

وعمومًا فقد أشار وزير المستعمرات البريطاني حينها " ساندیز Sandys" في ردّه على رسالة وزراء الاتحاد وعدن إلى: "أن **الحكومة البريطانية كانت تُدرك دومًا أن شعب عدن والولايات المجاورة، تجمعهم روابط الدم، والعقيدة القومية، وأن اقتصادها مكمل بعضها البعض في الأساس** "، ومضى في ذلك الرد قائلاً: "**ومنذ أن تم تشكيل الاتحاد في ١٩٥٩م كان أملنا أنه على المدى ستنضم عدن إليه**"[(١)]. وفيما يخص موقف الحكومة البريطانية ووزارته من مقترحات مشروع الضم التي بعثوا بها إليه، قال: "**إن المقترحات الدستورية والإدارية التي أعددتموها معًا بالتشاور مع الحاكم مقبولة عندنا، وستكون عرضة لمصادقة البرلمان البريطاني**"[(٢)].

وفي رده على طلب وزراء الاتحاد وعدن من الحكومة البريطانية تقديم مساعدات مالية إضافية للاتحاد وعدن، لمعالجة المصروفات التي ستترتب على الضم، أفادهم أن حكومته وافقت على منح عدن خمسمائة ألف جنيه تدفع على أقساط خلال ثلاث سنوات، وعلى منح الاتحاد مائة وتسعين ألف جنيه في السنة الأولى من انضمام عدن، لتعويض حكومات الولايات عن فقدان إيراداتها الجمركية. ولما كانت تلك الأرقام لا تلبي طموح ممثلي الاتحاد وعدن الذين كانوا يأملون في الحصول على مساعدات كبيرة، أعرب لهم عن استعداد حكومته دراسة مسألة زيادة تلك المنح في الأعوام اللاحقة إذا تبين أن

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، ص ٢٠.
(٢) نفس المرجع والصفحة.

المسؤوليات أكبر من ذلك[١].

موقف القوى السياسية في عدن من مباحثات الضم:

على الرغم من الهدوء النسبي الذي شهدته عدن خلال المدة التي رافقت محادثات الضم، على إثر سنّ **قانون العلاقات الصناعية**، الذي قيّد حركة الإضرابات العمالية، وكذلك سجن عدد من الزعماء النقابيين والسياسيين المناهضين للسياسة البريطانية، إلا أن أجواء القلق والتوتر خيّمت على عدن طيلة الثمانية عشر شهرًا التي استغرقتها المفاوضات. فالبريطانيون كانوا قبل غيرهم يخشون من انفجار حالة الرفض الشعبي والحزبي في عدن لعملية الضم في أي لحظة، ولذلك حاولوا أن يسابقوا الزمن في تنفيذ ذلك المشروع، غير أن طموحهم ذلك اصطدم بعدة عقبات، أبرزها- كما ذكرنا من قبل-عناد المفاوضين العدنيين الذين قَبلوا خَوْض تلك المفاوضات على مضض، ومن ثم لجؤوا إلى المماطلة، وإلى رفع سَقف مطالبهم، مستفيدين في ذلك، من تَنامي قوة المعارضة السياسية في عدن لعملية الضم. وباستثناء الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يقوده حسن علي بيومي كبير ممثلي عدن في المفاوضات، فقد وقفت جميع الأحزاب والقوى السياسية في عدن ضد عملية الضم، من حيث المبدأ، أو من حيث التفاصيل، فكل حزب من تلك الأحزاب- لاسيما الرئيسية- رأى في عملية الضم تلك، تعطيل لمشروعه وأهدافه السياسية المستقبلية لمدينة عدن أو للجنوب كله.. فالعدنيون الذين كانوا يحلمون بدولة مستقلة في عدن، ترتبط بالكومنولث البريطاني ارتباطًا وثيقًا، كانوا يرتابون من مسألة تعزيز علاقة عدن بالمناطق الداخلية المتخلفة. وانطلاقًا من ذلك وقف **حزب المؤتمر الشعبي الدستوري**، الذي كان يُعبّر عن ذلك الاتجاه، ضد قيام الاتحاد الفيدرالي للمحميات منذ خطواته الأولى. وعندما أثار البريطانيون موضوع ضم عدن إلى الاتحاد، قاوموه بشدة، لأنهم رأوا في عملية الضم

(١) وزارة المستعمرات: انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، ص ٢١.

ارتهانٌ لمستقبلهم السياسي والاقتصادي بين أيدي المشايخ والسلاطين الإقطاعيين في الاتحاد، وضاعف من خوفهم في ذلك الأمر أن هؤلاء السلاطين والمشايخ يَحظون بدعم السلطات البريطانية من جهة، ويستندون إلى الجيش الاتحادي المكوّن من رجال قبائلهم من جهة أخرى[١] .

وحاول **حزب المؤتمر الدستوري**، وريث الجمعية العدنية، إجهاض مشروع ضم عدن إلى الاتحاد بكل السبل المتاحة له في ذلك الوقت، فحرَّض أعضاؤه في المجلس التشريعي وفي حكومة عدن على معارضة المشروع وخلق العراقيل أمامه. وقام في الوقت نفسه بحملة دعائية مناهضة لذلك المشروع من خلال الصحف التي كانت تناصره في عدن، مثل **فتاة الجزيرة**، **والقلم العدني**، وكذلك من خلال اللقاءات والاجتماعات العامة التي كان يعقدها في عدن.

وبسبب حملة الانتقادات الواسعة التي تعرّض لها ذلك الحزب، من الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى في عدن، - بوصفه في نظرها - حزبًا انفصاليًا، لم يتجرأ على إعلان السبب الحقيقي لمعارضته مشروع الضم، وهو الاعتراض على مبدأ ربط مستقبل عدن بمناطق الداخل، الذي جسَّده بشعار "عدن للعدنيين ". وإنما ساقَ مبررات أخرى لمعارضته ذلك المشروع، منها أنه لا يمكن النظر في مسألة إقامة أي شكل من الارتباط (المرن) على حد وصف زعماء ذلك الحزب، بين عدن والاتحاد، قبل حدوث التطور المطلوب في ولايات الاتحاد[٢]، وقبل تحقيق الاستقلال التام لعدن. فمن وجهة نظر قادة حزب المؤتمر الشعبي الدستوري لا يمكن ضم مستعمرة عدن، التي تخضع للتاج البريطاني، إلى اتحاد الجنوب العربي الذي تربطه ببريطانيا معاهدات فقط. وعلى الرغم من تباين اعتراضات ذلك الحزب على موضوع ضم عدن إلى الاتحاد من وقت إلى آخر، إلا أنه ظل في الأساس متمسكًا في معارضته تلك

(١) Little: South Arabia, P.71.

(٢) Hickinbotham: Aden, p. 190.

بالشعار الآتي: "**تحقيق استقلال عدن أولاً، ومن ثم العمل على تحقيق الوحدة (العربية) بعد أن تقف عدن على قدميها**"(١).

وعمومًا، فقد حظيَ موقف حزب المؤتمر الدستوري من مسألة ضم عدن إلى الاتحاد، بالتعاطف والمساندة من عدد من أبناء عدن، الذين لا ينتمون إلى ذلك الحزب، لاسيما في أوساط العائلات الميسورة والمثقفة، الذين كانوا يتخوَّفون أكثر من غيرهم من تأثير الضم على أوضاعهم التجارية والاجتماعية المميزة. وبرز ذلك بشكل واضح في المجلس التشريعي، إذ قَدَّم خمسة من أعضائه المستقلين هم: **عمر عبد العزيز شهاب، وعلي عبد الله الصافي، وعبد القوي مكاوي، وسعيد محسن حسن، وعلي علوان ملهي**، مذكرة إلى السكرتير العام لحكومة عدن في نهاية ديسمبر **١٩٦٠**م، ساندوا فيها بشكل أو بآخر موقف الحزب الدستوري. إذ طالبوا بوقف المحادثات غير الرسمية الجارية مع حكومة الاتحاد، والشروع فورًا بمحادثاتٍ تتناول تغييرات دستورية جوهرية في عدن، تتمشى مع رغبات العدنيين، وتقوم حسب تعبيرهم في تلك المذكرة: "**على المبدأ العام في أن للعنصر العربي العدني الكلمة الأخيرة في تقرير مصيره**"(٢). وكان عددٌ من العدنيين، قد تخوّفوا من مدى ما يمثله ضم عدن إلى الاتحاد، دون أن يكون لها حقّ الانفصال عنه، من تقوية للنظام الاتحادي، الذي قصد منه البريطانيون أولاً وأخيرًا تعزيز سلطة سلاطين وأمراء الجنوب، وإطالة أمد الوضع القائم في المحميات الذي يستند على النظم التقليدية.

وعندما زار وزير المستعمرات البريطاني " ماكلويد " عدن في إبريل **١٩٦١**م للدفع بمشروع ضمها إلى الاتحاد، قدّم حزب المؤتمر الدستوري، ومن وقف في صفّه من العدنيين مذكرةً إلى الوزير البريطاني أوضحوا فيها الأسباب التي رأوا أنها لا تساعد على الضم، وطالبوه مرة أخرى بمنح عدن استقلالها

(١) فتاة الجزيرة: العدد ١٣٧٦، ٩ يوليو ١٩٦٠م.
(٢) صوت الجنوب: العدد ١٢، الأحد ٣ سبتمبر ١٩٦١م .

قبل أي شيء آخر[١]. وعلى الرغم من عدم الاستجابة البريطانية لمطالبهم، إلا أن الجماعات المتعصبة لعدن ظلت تقاوم مشروع الضم بكل الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك تصعيد الهجوم على حكام الاتحاد لإضعاف تحمُّسهم للضم من جهة، ولتخويف سكان عدن من مدى ما يمثله الاتحاد من خطر على عدن من جهة أخرى. ففي تصريح **لإبراهيم صعيدي** رئيس حزب المؤتمر الدستوري في لندن، التي ذهب إليها في أغسطس **١٩٦٢**م بهدف العمل على تعطيل مشروع الضم، من وراء كواليس مجلس العموم البريطاني الذي كان يناقش ذلك الموضوع قال فيه: " **نحن نعارض في عدن الوحدة مع اليمن لأنها دولة إقطاعية، ولكن هناك إمام واحد، بينما هناك ٢٦ إمامًا في الجنوب**"[٢].

غير أن ضعف القاعدة الشعبية للتيار السياسي المتعصب لعدن، فضلاً عن تقاطع مصالحه مع السياسة البريطانية الجديدة في المنطقة، قلّل من فُرص تأثيره على سير الأحداث السياسية التي شهدتها عدن بما فيها عملية ضم عدن إلى الاتحاد. فعندما حاول بعض أتباع ذلك التيار الدعوة في سبتمبر **١٩٦١**م إلى العصيان المدني احتجاجًا على محادثات الضم الجارية في عدن[٣]، على غرار ما كانت تفعله الحركة العمالية، والأحزاب الوطنية الكبيرة في عدن، جوبهت دعوتهم ليس بعدم الاستجابة وحسب، بل وبالانتقادات الشديدة من مختلف الأطراف السياسية، سواء من القوى الوطنية والنقابية التي كانت تشعر حينها أنها القوى الوحيدة الممثلة للحركة الشعبية في عدن، أو من البريطانيين وحلفائهم الذين كانوا يساندون مشروع الضم.

وفي كل الأحوال فقد ظل تيار " **العدنية** " بقيادة حزب المؤتمر الدستوري متمسكًا بموقفه المعارض لعملية الضم، وتمثلت ذروة معارضته في الهجوم

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, p.65.

(٢) Ibid, p. 68.

(٣) الكفاح: العدد٤٩٢، الأحد ٢٤ سبتمبر ١٩٦١م.

الشديد الذي شنّه على مسوّدات الوثائق الرئيسية للضم، التي نُشرت حينها بصورة كتابين، عُرف الكتاب الأول منها الذي ضم كل الوثائق المتعلقة بالمشروع **بالكتاب الأزرق**، فيما عرف الكتاب الآخر الذي احتوى على المراسلات مع وزارة المستعمرات، وعلى خلاصة مقترحات الضم **بالكتاب الأبيض**[١]. ووصف ذلك الحزب مقترحات الضم التي وردت في تلك الوثائق، بأنها مقترحات غير مقبولة لأنها تضرُّ بالمصالح العامة للعدنيين، وأصدر كتيب أسماه من باب السخرية " **الكتاب الأسود** " انتقد فيه وثائق مشروع الضم الواردة في الكتابين سابقي الذكر بندًا بندًا. وطالب بإعادة النظر في تلك الوثائق بحيث تستوعب جملةً من المطالب التي اعتبرها ضرورية لإتمام عملية الضم، أبرزها:

- أن يبعد المستشارون البريطانيون من ولايات الاتحاد حتى يتسنّى للجانبين العدني والاتحادي التفاوض بصورة مستقلة عن تدخُّل هؤلاء المستشارين .

- أن يكون لعدن نصف أعضاء المجلسين الاتحاديين الأعلى "الوزراء" والاتحادي "التشريعي" لأن التمثيل المنصوص عليه في المشروع مجحف حسب رأيه في حق عدن .

- أن يكون لعدن حق الانفصال عن الاتحاد في أي وقت تراه مناسبًا، لا كما ورد في المشروع الذي قيّد ذلك الحق بمرور فترة زمنية معينة .

- أن يقدم مشروع الدمج – بعد استيفاء تلك المطالب – للاستفتاء الشعبي في عدن حتى يُقرر شعبها موقفه من ذلك المشروع[٢] .

وعلى صعيد آخر وَقف **حزب رابطة أبناء الجنوب العربي** الذي كان يتزعمه **محمد علي الجفري** والذي كان يدعو إلى قيام دولة واحدة في الجنوب (عدن

---

(١) تسمى الوثائق أو المشاريع التي تعرض على مجلس العموم البريطاني بالوثيقة أو الكتاب الأبيض، ومشروع ضم عدن اكتسب ذلك الاسم لكونه عرض على ذلك المجلس.

(٢) الكفاح: عدن، العدد ٤٩٣، ٢٥ سبتمبر ١٩٦١م.

والمحميات) موقفًا مناهضًا لعملية ضم عدن إلى الاتحاد، منذ بداياتها الأولى. فعلى إثر سفر الوفدين الاتحادي والعدني إلى لندن في يوليو **١٩٦١**م في بداية محادثات الضم، أصدر حزب الرابطة بيانًا سياسيًا أوضح فيه موقفه المعارض للمحادثات جاء فيه: " . . . **فحزب رابطة الجنوب العربي باسم الشعب يعلن عدم اعترافه بتلك المفاوضات، وأن الشعب غير ملزم بأية معاهدات أو اتفاقيات يعقدها الإنجليز مع عملائهم في لندن. وأن الحزب يناشد الحكومة اليمنية والشعب اليمني، ألا يقفا مكتوفي الأيدي تجاه المهازل التي تعقد في لندن**"[(١)]. ومضى ذلك البيان يطالب حكومة الإمام أحمد في شمال اليمن "**أن تعي مسؤولياتها القومية والتاريخية، فتحرك كل أجهزتها ومختلف وسائلها، وتستعين بكل الدول العربية الأخرى لإحباط المؤامرة التي تُدبّر ضد شعبنا في لندن، والتي تهدف إلى إقامة الحواجز في طريق تحررنا ووحدتنا**"[(٢)].

وظل حزب الرابطة على موقفه المعارض لضم عدن إلى الاتحاد في كل المراحل التي مرّت بها المفاوضات، غير أن ذلك الموقف لم يتجاوز إصدار البيانات والتصريحات، فإبعاد قيادته من الجنوب إلى الخارج، فضلاً عن التأثير المتزايد للقوى الوطنية والقومية التي تجاوزت مشاريعها الوحدوية مشروع الرابطة، زحزحت حزب الرابطة إلى الوراء، وقلّلت من فرص تأثيره على الموقف الشعبي لاسيما في عدن.

وعمومًا فقد كان الخطر الكبير الذي هدّد مشروع ضم عدن إلى الاتحاد وجعله في موضع شك، تمثل في معارضة الحركة العمالية في عدن التي كان يقودها **المؤتمر العمالي**، ومن ثم الحزب السياسي الذي تمخّض عنها في صيف **١٩٦٢**م، وهو **حزب الشعب الاشتراكي** والذي كان يقوده **الأصنج**[(٣)]، فقد ظل

---

(١) رابطة أبناء الجنوب العربي: بيان سياسي للرأي العام، عدن، الأربعاء ٢٨/ ٦/ ١٩٦١م.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) King: Imperial Outpost - Aden, p.65.

ذلك الحزب إلى حين قيام الثورة المسلحة في الجنوب، التنظيم الوطني الأكثر نفوذًا وعددًا في مدينة عدن. وخطورة الحركة النقابية وحزب الشعب لم تكن في الحملة الدعائية القوية التي حرضت بها الشارع ضد عملية ضم عدن، بل وفي مناهضتها القوية لمجمل السياسات البريطانية في الجنوب، ولحكام الاتحاد الفيدرالي، وفي دعوتها القوية للوحدة اليمنية التي كانت تثير غضب هؤلاء الحكام.

ففي ٢٣ يوليو ١٩٦١م دعا المؤتمر العمالي إلى إضرابٍ عامٍ في عدن احتجاجًا على محادثات لندن(١)، و نجحت تلك الدعوة نجاحًا كبيرًا على الرغم من حظر الحكومة في عدن لكل أشكال التظاهرات السياسية. وبعد ذلك استمر حزب الشعب في حشد قسمٍ كبيرٍ من سكان عدن ضد دمجها بالاتحاد، وترجم معارضته في عقد المؤتمرات والاجتماعات المحرّضة على مقاومة المشروع طيلة فترة المباحثات، وبلغت ذروة معارضته للدمج في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م عندما دعا مع عدد من القوى الوطنية الأخرى في عدن إلى مسيرة سلمية اتجهت إلى ساحة المجلس التشريعي، الذي تقرر أن يناقش موقفه من مشروع الضم في ذلك اليوم. وحققت دعوته نجاحًا منقطع النظير فقد احتشد في تلك المسيرة حوالي ٢٥ ألف شخص، على الرغم من كل الجهود البريطانية التي بذلتها قبل ذلك اليوم لوأد تلك المسيرة، إذ اعتقلت بعض قيادة حزب الشعب والحركة العمالية لمنعهم من الاشتراك في المسيرة، كما قامت بنفي حوالي ٤٠٠ شخص من عدن إلى شمال اليمن بحجة أنهم أشخاص يثيرون البلبلة وغير مرغوب فيهم في عدن(٢).

وسجلت الأحزاب القومية التي ظهرت في عدن في نهاية الخمسينات، والتي كانت تحيط نشاطها وقيادتها بالسرية، مثل حركة القومين العرب والبعث،

---

(١) Ibid, p. 65.

(٢) أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، ص ٦٦.

معارضتهما لمشروع ضم عدن، كما سجلت الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى في عدن في تلك المدة التي كانت تدعو إلى الوحدتين اليمنية والعربية، معارضتها لعملية الضم "**فتجمع الهيئات الوطنية**" الذي تكوّن في بداية سنة **١٩٦١**م من عدد من القوى السياسية منها **الاتحاد الشعبي، والتجمع القومي**، والذي لم يعمّر طويلاً، عارض الضم، ونظّم بعض المظاهرات والاحتجاجات عند زيارة وزير المستعمرات البريطاني إلى عدن في **٣** إبريل **١٩٦١**م. ووجّه بيان سياسي أوضح فيه موقفه من الإصلاحات الدستورية التي تشهدها عدن، ومن مسألة ضمها إلى الاتحاد. وشَجبَ في المذكرة التي قدمها لوزير المستعمرات أثناء زيارته، سابقة الذكر، إلى عدن المخطط البريطاني الرامي على حد تعبيره: إلى خلق كيان مستقل من عدن والإمارات، كل القصد منه أن يكون ركيزة للاستعمار. وأضاف في تلك المذكرة " **أن الشعب لا يعترف باتحاد السلاطين ولا بالمجلس التشريعي الذي قاطع انتخاباته، وهو بذلك لا يعترف ولا يلتزم بأي معاهدات أو اتفاقيات أبرمت أو تبرم بواسطة من يسمون أنفسهم بالسلاطين والأمراء والوزراء**"[(١)]. غير أن ذلك التجمع الذي تَكَوّن بمساندة المؤتمر العمالي قبل قيام حزب الشعب الاشتراكي فشل في المحافظة على استمراره كتنظيم سياسي نشط، على الرغم من الظروف السياسية التي كانت مهيأة له في ذلك الوقت.

ودعا "**حزب الشعب الديمقراطي**" الذي تأسس في أكتوبر **١٩٦١**م من العناصر السياسية اليسارية ذات الميول الاشتراكية في عدن، والذي تزعمه **عبدالله باذيب** إلى محاربة الاستعمار ومشاريعه التي أخذ ينشط في تنفيذها. ومنها مشروع ضم عدن إلى الاتحاد، ومنحها الحكم الذاتي، وقد أكد الميثاق الوطني لذلك الحزب بأن هدف البريطانيين من وراء السعي إلى ضم عدن إلى الاتحاد

(١) قحطان الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ص٢٣٠ - ٢٣١.

هو: "**خلق دولة واحدة للجنوب مستقلة استقلالاً زائفًا، بهدف تشديد قبضته وإطالة أجله بأشكال أخرى، وإضفاء الشرعية على وجوده الاستعماري في المنطقة، وقطع الطريق على الوحدة اليمنية**"(١).

وبصفة عامة، يمكن القول أن مواقف معظم الأحزاب السياسية في عدن، من مشروع الضم، تكاد أن تكون متشابهة، فلم تكن معارضة تلك الأحزاب - باستثناء حزب المؤتمر الشعبي الدستوري- في الأساس لمبدأ الضم نفسه وإنما للطريقة أو للتفاصيل، فتلك القوى كانت عمليًا تؤمن بأن عدن جزء من الجنوب، سواء تلك التي تدعو لوحدة الجنوب مثل **الرابطة** أو تلك التي تدعوا لوحدة اليمن مثل **المؤتمر العمالي وحزب الشعب**، أو حتى تلك التي تدعو للوحدة العربية. كما أن مواقف تلك الأحزاب من عملية الضم لم تكن على درجة من القوة أو الوضوح كما كانت مع مشروع الاتحاد الفيدرالي، الذي وفّر بحكم طبيعة نظامه الذي سيطر عليه الحكام التقليديون في الجنوب من جهة، وعدم ضمّه حينها لجميع أجزاء الجنوب بما فيها عدن من جهة أخرى، مبررات كثيرة لتلك الأحزاب والقوى للتشكيك في الغرض السياسي من وراء إقامته.

أما مشروع ضم عدن إلى الاتحاد، وما ترتب عليه من قدر ولو محدود من الحكم الذاتي لعدن، فقد أدى في حقيقة الأمر إلى نزع جزء من سلاح تلك الأحزاب المعارضة، التي ظلت تتهم بريطانيا بأنها تُخطط لسلخ عدن عن الجنوب، أو عن اليمن، أو عن الوطن العربي بكامله. وبصفة عامة يمكن القول أن معظم تلك الأحزاب رَكّزت في معارضتها لمشروع ضم عدن على مسألة: **أن بريطانيا تريد أن تخلق في الجنوب دولة مستقلة استقلاً زائفًا، تعيق وحدته اليمنية والعربية ولا تمثل تطلعات الشعب.**

وربما لا نذهب بعيدًا عن الحقيقة إذا قلنا أن معارضة بعض تلك القوى

(١) اتحاد الشعب الديموقراطي: الميثاق الوطني، دار الجهاد، عدن، ص ٤.

لمشروع الضم انطلقت من باب المعارضة للسياسة البريطانية فحسب، بوصفها مهما كانت سياسة استعمارية لا يمكن لها إلا أن تكون معادية لطموح الشعب. فزخم الحركة الثورية العربية حينها، وأفول نجم الاستعمار، جعل معظم الأحزاب والقوى السياسية التي كانت تتنافس على قيادة العمل الوطني، تبالغ في كثير من مواقفها السياسية، وتزايد على بعضها البعض، في مناهضة البريطانيين وحكومة الاتحاد المرتبطة بهم، بغرض كسب مزيدٍ من التأييد الشعبي. فكثير من تلك الأحزاب والقوى التي سبق لها أن شنّت حملة دعائية ضد الاتحاد الفيدرالي وحكامه، عندما قبلوا الاتحاد من دون عدن، قامت هذه المرة بمعارضة عملية ضم عدن إلى الاتحاد، عندما أصبحت تلك العملية تتماشى مع السياسية البريطانية.

ولا ريب في أن بعض الأحزاب السياسية حينها في عدن، التي كانت تعمل على الوصول إلى قيادة العمل السياسي في دولة ما بعد الاستقلال مثل حزب الشعب الاشتراكي، أو حزب الرابطة، كانت ترى في أن تقوية الاتحاد وتوسيعه في ذلك الوقت الذي بدأت تلوح فيه ملامح الاستقلال، سيعزز من حظوظه في السيطرة على مستقبل الجنوب، وسيحرمها من فرصة تقرير شكل التسوية السياسية لذلك المستقبل، التي تتيحها لها ظروف التجزئة القائمة في الجنوب. وكما سنلاحظ، فإن أهم تلك الأحزاب حينها (الشعب والرابطة) التي عارضت ضم عدن إلى الاتحاد، لم تتأخر عن تلبية دعوة البريطانيين لحضور مؤتمرات لندن في منتصف الستينات، لبحث سبل قيام دولة في الجنوب على أسس جديدة، تشارك فيها تلك الأحزاب، على الرغم من أن تلك الأسس كانت تتعارض من حيث المبدأ، مع الأهداف السياسية التي ظلت تتمسك بها تلك الأحزاب لمستقبل الجنوب، مثل قيام الوحدة اليمنية فور الاستقلال مباشرة، والتي كان يطالب بها حزب الشعب الاشتراكي، أو قيام دولة في الجنوب على أساس الانتخابات الشعبية العامة التي كان يتمسك بها حزب الرابطة.

والحزب السياسي الوحيد الذي ساندَ عملية ضم عدن إلى الاتحاد، كان **الحزب الوطني الاتحادي**، فإلى جانب كونه من الداعين لوحدة (الجنوب العربي) فقد علّق آمالاً على الدور السياسي الذي يمكن أن يلعبه في الحكومة الاتحادية، في ظل التعاون مع البريطانيين وسلاطين الاتحاد، لاسيما وأن ذلك الحزب كان لا يتمتع بثقل شعبي كبير يمكن أن يُراهن عليه في المستقبل، فنسبة أعضائه الملحوظة في المجلس التشريعي العدني كانت نتيجةً لاستفادته من مقاطعة الأحزاب الرئيسية لانتخابات ذلك المجلس، ولا تُمثّل حجمه السياسي الحقيقي.

ومهما يكن من أمر، فقد نشطَ قادة الحزب الوطني الاتحادي بعد التوقيع الأوّلي على وثائق الضم، وبعد مصادقة مجلس العموم البريطاني عليها في أغسطس **١٩٦٢**م، في عقد الاجتماعات واللقاءات الشعبية لحشد التأييد اللازم لعملية الضم، والتصدي للدعاية المعارضة. ومع أننا لا نستطيع الحكم على مدى قدرة ذلك النشاط في التأثير على الرأي العام في عدن، الذي كان واقعًا بشكل كبير تحت تأثير المعارضة، إلّا أننا نستطيع التأكيد على أن قادة ذلك الحزب كانوا بارعين في استثمار الحجج التي تدعم عملية الضم، ففي احدى اللقاءات العامة، قال **حسن علي بيومي** رئيس الحزب الاتحادي الذي تَزَعّم ممثلي عدن في مفاوضات الضم: "**أن المسألة لا تحتاج إلى المقارنة بين من يريد بقاء التجزئة والتشرذم ومن يريد الوحدة** " وبرّر في ذلك اللقاء حالة التخلف والمتاعب التي تعيشها كثير من أجزاء الجنوب إلى حالة الفرقة والانفصال، وعلى حد قوله: "**فلا يمكن لتلك الأجزاء أن تبني المدارس والمستشفيات وتُشيد الطرقات والسدود وهي منعزلة ومنفصلة، وحتى عدن لا يمكن أن تحمي حدودها، وتُوسع ميناءها إن ظلت مُنشقّة عن جيرانها** "[(١)].

(١) وثائق حكومة عدن: خطب الحزب الوطني الاتحادي، محفوظة في فرع مركز الدراسات والبحوث اليمني عدن، ص٣ ـ ٤ .

وامتدح البيومي في إحدى الخطب العامة للحزب ما حقّقه الاتحاد خلال المدة القصيرة من عمره من تطور وتقدم، فقال: " **لقد لمسنا مدى التغيير الذي حدث في ولايات الاتحاد منذ قيامه، لقد خفّ دوي الرصاص الغادر، واندثرتْ أحقاد الثأر، وبدأ شعب الاتحاد يشعر بالأمان فخرج يحرث الأرض ويقيم المشاريع. وباتحادنا مع إخواننا في الاتحاد سنتكاتف معهم ونتعاون بعلمنا ووعينا وأموالنا لندفع بعجلة البلاد إلى أعلى القمم**"[١]. وبيّن في خطبة أخرى أمام أنصار حزبه في نهاية أغسطس **١٩٦٢**م، بأن الاتجاه الذي يسود العالم يهدف إلى التوحد والتكتل، مضيفًا: " **نحن لا نريد اتحادًا يجمعنا مع أهل الصين، أو أبناء موزنبيق، بل نريد اتحادًا يجمعنا بإخواننا وأهلنا في الجنوب العربي**"[٢].

وشنَّ قادة الحزب الوطني الاتحادي هجومًا ضد معارضي الدمج، لاسيما ضد حزب الشعب الاشتراكي وقيادة الحركة النقابية، الذين كانوا يعارضون وحدة الجنوب ويدعون لوحدة اليمن. واتهمهم البيومي في إحدى خطبه العامة بأنهم يحاولون تحطيم حلم وحدة الجنوب، وأنهم تسببوا في جريهم وراء أهدافهم الخاصة بالوصول إلى سدة الحكم في جلب المتاعب للسكان، ومضى قائلاً في ذلك الهجوم: " **لقد أجاعوا ابن عدن وابن الإمارات وابن اليمن بإعلان الإضرابات، بينما هم ينعمون بالراحة في أزقة باريس وشوارع بروكسل**"[٣].

وتساءل أمين عام الحزب عبد الرحمن جرجرة؛ في إحدى لقاءاته العامة بلهجة ساخرة، عن الطريقة التي يمكن لدعاة وحدة اليمن الطبيعية تحقيقها - في

---

(١) وثائق حكومة عدن: خطب الحزب الوطني الاتحادي، محفوظة في فرع مركز الدراسات والبحوث اليمني عدن، ص ١٠.
(٢) نفس المرجع: ص ٥.
(٣) نفس المرجع: ص ٧ ـ ٨.

إشارة إلى حزب الشعب -، ومع من سيتفاوضون لإتمامها، في ظل عدم اعترافهم بحكومة الإمام، وحكومة الاتحاد، وسلطنتي حضرموت اللواتي تقتسم السلطة على أجزاء اليمن(١).

وإجمالاً يمكن تلخيص الأسباب والمبررات التي حاول بها الحزب الوطني الاتحادي، وكذلك حكومة عدن تحفيز سكان عدن إلى دعم مشروع ضمها إلى الاتحاد الفيدرالي، بالنقاط الآتية:

أولاً - إذا لم تدخل عدن الاتحاد وتصبح جزءًا منه، فسيعمل الاتحاد على الاعتماد على نفسه في جميع الخدمات التي يحصل عليها من عدن، وسيعمل ميناءً، ومطارًا وغيرها، وذلك بالتأكيد ليس في صالح عدن.

ثانيًا - إن عدن تعتمد في اقتصادها في الوقت الحاضر على العمالة التي تدخل إليها وتخرج من الاتحاد بكل حرية، وإذا ظلت عدن بعيدة عن الاتحاد، فقد يقرر إقامة قوانين مرور، وذلك سيقلل من عدد العمال في عدن مما يعني رفع الأجور بشكل كبير. **ثالثًا**_ إنّ اقتصاد عدن وجغرافيتها ومستقبلها السياسي معرّض للخطر إذا بقيت مستقلة، إذ لا توجد لها حدود طبيعية مع مناطق الاتحاد غير الحدود الوهمية التي على الخارطة .**رابعًا**_ إنّ التجارب التي مرَّ بها العالم تدلُّ على نجاح مستقبل الاتحادات في إفريقيا، وأوروبا، وغيرها، ولذلك من غير الممكن بقاء عدن دون الاتحاد في وقت تفنى فيه حالات الانفصال(٢).

وما يثير الانتباه في كل تلك المناسبات العديدة التي استغلها رئيس الحزب الوطني الاتحادي، ووزير العمل والحكم المحلي في حكومة عدن، للتعبير عن آرائه ومواقفه من عملية ضم عدن، وللرد على خصومة السياسيين، أنه تجنب

---

(١) وثائق حكومة عدن: خطب الحزب الوطني الاتحادي، محفوظة في فرع مركز الدراسات والبحوث اليمني عدن، ص ٢.

(٢) Government of Aden: Questions and Answers, Aden, 1962, pp. 11-12.

بدرجة كبيرة الرد على الملاحظات والانتقادات التي أثارتها المعارضة على بنود وثائق مشروع الضم، وكل ما قاله في ذلك الصدد في إشارة لا تخلو من الاعتراف بنواقص تلك الوثائق، أنه يجب أولاً الالتقاء بين الأشقاء، وتدريجيًا سيعمل الوزراء العدنيون من داخل المجلس الأعلى والمجلس الاتحادي على تعديل الدستور بصورة تكون مقبولة لدى الأغلبية العظمى من سكان عدن(١).

وكانت حكومة عدن قد سخّرت إذاعة عدن والصحف القريبة منها للقيام بعمل دعائي كبير بين أهالي عدن، يُحفّزهم للضم ويوضح لهم أهميته، وَرَدّت حكومة عدن على الانتقادات الواسعة التي كانت تشنها القوى السياسية المعارضة للضم، وحاولت حتى الدفاع عن حكام الاتحاد الذين شهّرت بهم المعارضة بوصفهم حكامًا متخلّفين ومستبدّين. فقد صرّح ناطق رسمي باسم حكومة عدن قبل قيام الضم بأقل من ثلاثة أشهر قائلاً: "**حول ما يقال عن الشكل الرجعي للاتحاد وعدم ديمقراطيته، فإننا نؤكد على أن هناك تغيير كبير حدث في الاتحاد خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد تنازل الحكام عن قدر كبير من سلطاتهم الشخصية للاتحاد، كما أن مشاريع التطوير المختلفة غيّرت معالم الكيان الاجتماعي في مناطق الاتحاد إلى حد كبير، الأمر الذي سيؤدي إلى إدخال المزيد من الديمقراطية في المنطقة بأكملها على غرار المفهوم الحديث للديمقراطية**"(٢).

وحول المخاوف التي كان يثيرها معارضو الضم، لاسيما من دعاة استقلال عدن، من أن الجيش الاتحادي سيدخل الرعب في نفوس أهالي عدن، عندما يتولى مسؤولية أمنها، أوضح **محمد سعيد الحصيني** وزير المعارف والإعلام في حكومة عدن، الذي أُسندت إليه تلك الوزارة بعد استقالة إبراهيم صعيدي الذي امتنع عن التوقيع الأولي على مشروع ضم عدن إلى الاتحاد في مايو **١٩٦٢**م،

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص ٩٦.
(٢) Government of Aden: Questions and Answers, p.14.

في حديثه مع إذاعة عدن، أن هذه المخاوف لا أساس لها، فمسؤولية الأمن ستبقى بيد الشرطة المدنية والشرطة المسلحة في عدن، وقال: " **إن هذه الدعاية هي أحد الأسلحة التي تستخدمها العناصر الهدامة**"(١).

ولم يدافع وزراء حكومة عدن في تلك المدة عن الضم وحسب، بل وحتى عن بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في عدن، التي رأوا فيها أهمية كبيرة للمدينة، ولن نُعلّق كثيرًا على تلك المسألة وإنما نترك الحديث لوزير الإعلام في تلك الحكومة الذي قال: " **إن من صالح أهالي عدن، أن يستمر وجود القاعدة البريطانية، لأن ذلك يَحول دون مهاجمة عدن من الجيران غير الصادقين، وأن رخاء عدن المطّرد هو نتيجة مباشرة لوجود تلك القوات التي تنفق ما يزيد على ٢٢٠ مليون شلن سنويًا في عدن. والذين يطلبون من البريطانيين أن يرحلوا بقاعدتهم بعيدًا يجب أن يعلموا أن مئات العمال في مختلف المهن والخدمات سيصبحون عاطلين عن العمل**"(٢).

أما موقف حكومة الاتحاد من الحملات الدعائية التي شنّتها الأحزاب والقوى المعارضة للضم، وللاتحاد نفسه، فقد كان موقف يثير الشفقة، فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كانت تعيشها ولايات الاتحاد، وطبيعة نظم حكمها التي كانت موضع انتقاد، فضلاً عن محدودية ثقافة وكفاءة وزراء الاتحاد، جعل الاتحاد ليس في موقع الدفاع وحسب بل وفي موقع شديد الضعف. وكل التصريحات التي كان يُدلي بها الوزراء الاتحاديون، أثناء مفاوضات ضم عدن-على قلتها -كانت فقط من باب الرد على سيل الدعايات التي كانت تنال منهم، وفوق كل ذلك فقد كانت تلك الردود ركيكة وغير مقنعة. ففي تصريح إذاعي لعلي عاطف الكلدي وزير الصحة الاتحادية والرئيس الدوري حينها للمجلس الأعلى، حول مسألة الديمقراطية في الاتحاد قال فيه: "**إن**

---

(١) Ibid, p. 35.

(٢) Ibid, p.4.

أعداء الاتحاد يشنون دعاية ضد حكامه بوصفهم إقطاعيين، ويتقلدون مناصبهم بالوراثة، وهذا غير صحيح، فمعظم السلاطين منتخبون من رؤساء القبائل والعشائر في سلطناتهم "(١).

ومع كل ذلك فقد حاول وزراء الاتحاد، أن يُعبّروا في أكثر من مناسبة، عن رغبتهم الشديدة في ضم عدن إلى الاتحاد، فالسلطان العوذلي الرئيس الدوري للمجلس الأعلى أعلن في الكلمة التي ألقاها بمناسبة الذكرى الثانية لتأسيس الاتحاد، عن أمل الحكومة الاتحادية في انضمام عدن، وسائر مناطق المحمية الشرقية والغربية إلى الاتحاد(٢). وقال شريف بيجان أثناء محادثات الضم في لندن: " **إن حكومة الاتحاد لا تُفرق بين ابن عدن وابن المحمية فكلاهما على قدم المساواة، وكلمة ابن عدن وابن المحميات لا يقصد منها غير التفرقة ولا يستعملها إلا محدودو البصيرة، فالمحمية عدن، وعدن المحمية، والكل شعب واحد** "(٣). وقال أيضًا في الكلمة التي ألقاها عند افتتاح مطار "دثينة" في نهاية سنة **١٩٦٢**م: " **إن دخول عدن في الاتحاد يرفع بدون شك، من معنوية أبناء الاتحاد وأبناء عدن وتمحى الفوارق بينهم، وأهم من ذلك أنه يوحّد أجزاءً بقيت لسنين منفصلة** "(٤).

ومهما يكن من أمر فقد كان للانتقادات التي وجّهتها القوى السياسية المختلفة للاتحاد وحكامه من جهة، وللطريقة التي اتبعتها بريطانيا في عملية ضم عدن إليه من جهة أخرى، آثار سلبية على مشروع الضم، ليس في عدن وحدها بل وحتى في بريطانيا نفسها. فطبيعة النظام التقليدي والمتخلف في ولايات الاتحاد، فضلاً عن أن الدستور الاتحادي، حتى بعد تعديله، لا يضمن التقدم

---

(١) Government of Aden: Questions and Answers, p.59.

(٢) فتاة الجزيرة: العدد ١٥٥٥، الثلاثاء ١٤ فبراير ١٩٦١م.

(٣) اتحاد الجنوب العربي: تقرير عن مفاوضات لندن، يوليو ١٩٦١، بين ممثلي الاتحاد وعدن، حول الصلات الأوثق، ملف ٣٥، ص٧.

(٤) صوت الجنوب: العدد ٢٩، السنة الثانية، الأحد ٣٠ ديسمبر ١٩٦٢م.

السياسي في ولايات الاتحاد، رغمًا عن إرادة الحكام، جعل بعض أطراف المعارضة البريطانية تتعاطف مع بعض شعارات وأطروحات القوى السياسية في عدن التي كانت تعارض الضم. فبعض الصحف البريطانية تعرّضت إلى أخطاء حكومة المحافظين في ذلك الجانب، ومنها صحيفة "الجارديان The Guardian" التي ذكرت في عددها الصادر في **٢٣**أغسطس **١٩٦٢**م: أن الفرصة كانت مواتية لبريطانيا من أجل أن تلح على ضرورة إدخال بعض المفاهيم الديمقراطية على الاتحاد قبل ضم عدن، إلّا أننا بدلاً من ذلك نجد أنفسنا أمام اتفاق مرتجل فيه عودة إلى الوراء(١).

وحاولت السلطات البريطانية لاسيما في عدن الدفاع بقوة عن مشروع الضم، موضحةً أنها ترمي من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة اقتصادية وسياسية لسكان المنطقة، ولا يتعلق الأمر بالمصلحة البريطانية وحدها. وعلى حد زعم حاكم عدن جونستون Johnstonالذي بذل جهودًا كبيرة لإنجاح عملية الضم: " **فالبريطانيون كانوا يحكمون عدن ويتمتعون بسلطة عليا في المحميات بواسطة مستشاريهم، وما كان ممكنًا لهم أن يجدوا وضعًا ملائمًا لاستمرار مصالحهم السياسية والعسكرية أفضل من ذلك**"(٢). كما قلل جونستون أثناء سعيه لتحقيق الضم من مشكلة الفارق في التطور بين عدن والاتحاد التي كان يعتبرها بعض العدنيين مشكلة كبيرة بقوله: "**ما دام سكان عدن أكثر تقدمًا في التطور السياسي، فإن اتحادهم مع الإمارات سيعجل في نشر الحرية والديمقراطية في الاتحاد**"(٣).

والغريب أن عملية ضم عدن إلى الاتحاد بكل مراحلها، لم تُثر معارضة عربية تذكر، كما كان الحال مع مشروع الاتحاد، فيبدو أن تلك العملية التي

(١) محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي سياسيًا واجتماعيًا وتاريخيًا، ص ٦٦.
(٢) عبدالحميد المحمصاني: اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، ص ٤١.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

جاءت في وقت كانت تدور فيه الشكوك عن نوايا بريطانيا بالتمسك في عدن - التي أصبحت المركز الرئيسي لقواتها في الشرق الأوسط- وفصلها عن الوطن العربي كما فعلت في فلسطين، إن لم تكن قد أثارت استحسان بعض العرب، فإنها لم تُثر حفيظتهم، ثم إن حكومة الإمام أحمد التي كانت باستمرار تعارض السياسيات البريطانية في الجنوب، وتستثير الموقف العربي إلى جانبها، كانت في ذلك الوقت الذي أخذت فيه عملية ضم عدن بالتقدم، تعاني من أزمة داخلية في منتهى الحدة، برزت مظاهرها في محاولة اغتيال الإمام أحمد في الحديدة في ١٩٦١م، وبلغت ذروتها بثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م، والتي قامت في عشية عملية ضم عدن إلى الاتحاد. وفضلاً عن ذلك فيبدو أن عملية الأزمة التي تعرضت لها الجمهورية العربية المتحدة على أثر انفصال سوريا سنة ١٩٦١ م أي في الفترة نفسها التي كانت تدور فيها مفاوضات ضم عدن، كان لها تأثير سلبي بشكل أو بآخر على موقف مصر، التي كانت تتزعم المقاومة العربية للمشاريع البريطانية في المنطقة.

وعلى أية حال، فإن الأهداف البريطانية من وراء عملية ضم عدن إلى الاتحاد التي سبق لنا استعراضها في بداية الفصل، وكذلك من وراء تعمدها الإبقاء على الأوضاع التقليدية في الاتحاد، لم تكن صعبة الفهم، فقد كانوا يأملون من "الاتحاد " الذي يضم دُويلات تقليدية، أن يعتمد طويلاً على سلطات الحماية البريطانية القديمة، كما كانوا يتوخُّون من زعماء الاتحاد، الذين كانوا مستهدفين من معظم الأحزاب والقوى السياسية في عدن المسنودة من القاهرة، أن يعملوا في حال انضمام عدن إليهم على كبح نشاط تلك القوى.

المصادقة على الضم:

لم يبق على وضع مسألة ضم عدن إلى الاتحاد موضع التنفيذ- بعد أن وصلت مفاوضاتها إلى مراحلها الأخيرة-غير مصادقة المجالس التشريعية المختصة في كل من بريطانيا واتحاد الجنوب العربي ومستعمرة عدن. ولا شك

في أن الدور الحاسم في تلك المصادقة، كان يعتمد في الأساس على مجلس العموم البريطاني، ليس فقط بسبب أن الحكومة البريطانية كانت المحرك الأساسي لتلك العملية، وأنها تمتلك تأثيرًا كبيرًا غنيٌّ عن التوضيح، في مؤسسات الاتحاد وعدن، بل ولقوة تأثير المعارضة في ذلك المجلس التي كان يتزعمها حزب العمال.

فعندما تمَّ عرض موضوع ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي على مجلس العموم البريطاني في أغسطس **١٩٦٢**م، احتجّت المعارضة البريطانية منذ الجلسة الأولى، على الطريقة التي عالجت بها حكومة المحافظين تلك المسألة[١]. ولم يدافع "نيجيل فيشرNigel Fisher" وكيل وزارة المستعمرات في تلك الجلسة عن سياسة حكومته في تلك العملية فحسب، بل ودافع بقوة عن الاتحاد وحُكّامه الذين كانوا في نظر كثيرين من تلك المعارضة - بفعل تأثير الدعاية التي مارستها القوى السياسية والنقابية في عدن، لاسيما حزب الشعب الذي كان يحظى بعلاقة مميزة مع حزب العمال- عبارة عن حكام إقطاعيين. فحاول التشكيك في تلك الدعاية، أو على الأقل التقليل من أهميتها، بقوله: "**إنهم ليسوا إقطاعيين على النحو الذي يصوَّرون فيه، فهم يُنتخبون لمدة خمس سنوات من المجلس الاتحادي ليكونون أعضاء في المجلس الأعلى، وكذلك ينتخب حكام الولايات، من شيوخ قبائلهم بطريقتهم الخاصة**". ثم مضى الوكيل في دفاعه عن حكام الاتحاد قائلاً: "**إن في عدد من الإمارات الأعضاء في الاتحاد مجالس تشريعية تمثل جميع قطاعات المجتمع، وإن بعضها تحتكم للدستور ومنها سلطنة لحج**"[٢].

وكانت المعارضة في مجلس العموم البريطاني، بتأثير على ما يبدو من المعارضة السياسية في عدن التي كان يقودها في ذلك الوقت حزب الشعب، قد

---

(١) صلاح العقاد: جزيرة العرب في العصر الحديث، ص ١٣٣.

(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p.68 -69.

تقدّمت في غضون ذلك، باقتراح يقضي بضرورة إجراء انتخابات عامة في عدن قبل ضمها إلى الاتحاد، لمعرفة رغبة السكان من تلك العملية. غير أن ذلك الاقتراح لم يحظ بالنسبة المطلوبة لتمريره، إذ اعترض عليه (٢٥٩) صوتًا مقابل (١٨٥) صوتًا لصالحه[١].

وفي وسط استعداد الحكومة البريطانية لإتمام عملية ضم عدن إلى الاتحاد المدعوم بتأييد حزب المحافظين في مجلس العموم، دافع وزير المستعمرات البريطاني "ساندیز Sandys" عن تلك العملية، في جلسة أخرى من جلسات مجلس العموم، وَردَّ على الاتهامات التي وُجِّهت إليه بأنه استعجل عملية ضم عدن إلى الاتحاد، دون إجراء انتخابات تستفتي رأي الشعب، بقوله: إنه لا يعتقد استعداد الحكومة الاتحادية للعودة مجددًا إلى المفاوضات المعقدة مع أي حكومة عدنية جديدة، قد لا تكون أقل اعتدالاً، في حال قررت الحكومة البريطانية تأجيل عملية الضم. وَرَدَّ عليه المستر "هيلي Healey" نيابةً عن المعارضة قائلاً: " **إنّ الضعف في هذه الحجة هو أنه إذا كان الضم على هذا النحو من الرقة والضعف، بحيث يقلل تأخير ثلاثة أشهر أو أربعة أو حتى ستة من حماسة شيوخ الاتحاد له، فإن في هذه العملية لاشك شيئًا من الخطأ** "[٢].

ولا نود أن نخوض طويلاً في موقف المعارضة البريطانية من عملية الضم، لكننا نودُّ أن نؤكد أن عملية الانتخابات العامة في عدن كانت تنطوي عليها مخاطر حقيقية للسياسة البريطانية، فليس ثمة من شك، في أن مشروع الضم كان سيكون في وضع صعب، لو أن حزب الشعب الاشتراكي، الذي كان يحظى بثقل كبير في عدن، فاز في تلك الانتخابات المقترحة. ولذلك كان رأي الحكومة البريطانية في موضوع الانتخابات هو أن الانتخابات العامة في عدن في حالة إجرائها لابدّ أن تؤدّي إلى أحد الأمرين: إما فوز حزب الشعب الاشتراكي

(١) محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٦٤.
(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p. 69.

المسنود من الحركة العمالية في عدن، مما يودي إلى انهيار عملية الضم من أساسها، ويدفع الحزب للمطالبة بوحدة مع اليمن، وهو ما لا تقبله لا حكومة الاتحاد ولا حكومة بريطانيا. أو أن إحدى الجماعات المعتدلة أو بعضها ستفوز، وعندئذٍ ستمضي عملية الضم في طريقها بعد ضياع سنة كاملة. ومع أن المعارضة لم تقتنع بذلك التبرير، إلا أن التصويت في النهاية حسمَ المسألة لصالح مشروع الضم بأغلبية (٢٥٣) صوتًا، مقابل (١٨١) صوتًا معترضًا[١].

وربما استطعنا أن نقول بدون مبالغة، أن الموقف الأكثر إثارة الذي واجهه مشروع ضم عدن، كان في المجلس التشريعي العَدَني، فعلى الرغم من أن عدد المنتخبين فيه كانوا فقط (١٣) عضوًا، من بين (٢٣) عضوًا يضمهم المجلس، وكانوا من الناحية السياسية إما مستقلين أو يمثلون الأحزاب المعتدلة، إلا أن أكثرهم أظهروا مواقف متصلبة من مشروع الضم، فاقت التوقعات. وضاعف من الصعوبات التي واجهها ذلك المشروع في جلسة المجلس التشريعي، موجة المظاهرات والمسيرات المعارضة للضم، التي أحاطت بالمجلس، والتي بينت مدى ضعف شرعية تلك العملية.

وتجدر الإشارة إلى أن القوى السياسية التي كانت تعارض ضم عدن إلى الاتحاد، والتي كان يتزعمها حزب الشعب الاشتراكي، كانت قد أدهشت الجميع بِتحدّيها للإجراءات المختلفة التي اتخذتها السلطات البريطانية في تلك المدة، لمنعها من القيام بأي نشاط عام قد يؤثر على إتمام الضم، مثل سجن بعض قياداتها، وصدور أوامر بحظر الاجتماعات والتجمهر في الأماكن العامة. فعلى الرغم من ذلك تمكنت في صبيحة ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م الذي تقرر فيه عقد اجتماع المجلس التشريعي للمصادقة على مشروع الضم، من الزحف بأعداد غفيرة من جماهير عدن التي كانت تعارض الضم، إلى ساحة المجلس[٢].

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, p. 69.

(٢) عبدالقوي المكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، ص ٧٣.

وعلى الرغم من أن القوى التي قادت تلك المسيرة لم يكن لها أي تمثيل في المجلس التشريعي، الذي سبق لها أن قاطعت انتخاباته، إلا أن المسيرة في كل الأحوال ألقت بظلها على المجلس، فدويُّ هتافات المتظاهرين، أشعلَ حماس المعارضين للضم في داخله، ودفعَ بعبد القوي المكاوي الذي كان يقود مجموعة المعارضين، والذي كان لا يطيقُ شيئًا اسمه اتحاد الجنوب العربي، إلى التصريح بأنه سيعمل كل ما بوسعه لإحباط ذلك المشروع، وأنه في حال إتمامه سيعمل بتفانٍ وإخلاص وبالتعاون مع زملائه في المجلس على تدميره(١).

وعمومًا فقد كان المتحدثان الرئيسيان في جلسات المجلس التشريعي هما: **حسن علي البيومي** رئيس الحزب الوطني الاتحادي، وأبرز وزراء حكومة عدن الذين شاركوا في مفاوضات الضم، وكذلك **عبد القوي مكاوي** أبرز المعارضين في المجلس. وعلى الرغم من أن المناخ الذي فرضته المعارضة حول المجلس قد أضعف من معنويات المساندين للضم، إلّا أن البيومي أبرز هؤلاء المساندين كان ذرب اللسان ومدافعًا قويًا عن عملية ضم عدن إلى الاتحاد، وأبدع في كلمته التي ألقاها أمام المجلس باللغة الإنجليزية في صياغة المبررات والأسباب التي دعت إلى تلك العملية. وبعد كل ذلك، أشار إلى أن هناك فرصة لعدن للانسحاب من الاتحاد لو أرادت، وبرَّرَ أن المدة التي قيّدت بها عدن قبل ممارسة ذلك الحق معقولة للحكم بموضوعية على طبيعة الاتحاد(٢).

وكان البيومي قد ردَّ في التقرير الذي أرفقه بالمقترحات التي وزعت على أعضاء المجلس التشريعي، على كثير من الملاحظات والانتقادات التي شنتها المعارضة على مشروع الضم، لاسيما المتعلقة باتفاقية الضم بين الاتحاد وبريطانيا. فحول استثناء الاتفاقية للجزر التي كانت مرتبطة بمستعمرة عدن، قال

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن، ص٩٢.
(٢) حكومة عدن: وثائق انضمام مستعمرة عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملف ٣٠، الوثيقة ٣١، محفوظ في فرع المركز اليمني للدراسات والبحوث، عدن.

البيومي في ذلك التقرير: " **إنه لا يوجد في عدن من يشعر بأن تلك الجزر كانت قطعة من عدن، والحقائق التاريخية لا تشير بأي حالٍ من الأحوال بارتباط جزر (كوريا موريا)، و (ميّون) بعدن، لا من الناحية الجغرافية أو التاريخية، أما مسألة ربطها بمستعمرة عدن، فقد كانت لأسباب سياسية وإدارية بريطانية** "[١].

وحول الحق الذي منحتهُ مسودة اتفاقية الضم لبريطانيا، بإمكانية سحب أي منطقة داخل ولاية عدن من إطار الاتحاد، للأغراض العسكرية، قال البيومي: "**لقد قبلنا ذلك نظير مصلحة لهذا البلد، علمًا أن هناك بلدان كثيرة قبلت القواعد العسكرية حتى بعد استقلالها مثل تونس ومراكش**"[٢].

وفي الجانب الآخر كانت كلمة عبد القوي مكاوي شديدة التهجم على مشروع الضم جملة وتفصيلاً، ووصفه بالمشروع الفاشل، وَعقدَ مقارنات بين ذلك المشروع ومشروع اتحاد أفريقيا الوسطى الذي فشل فشلاً ذريعًا بعد مدة قليلة من قيامه، وانفصلت أجزاؤه إلى ثلاث حكومات هي **نيوسلاند، وزامبيا، وروديسيا** الجنوبية[٣]. وفي محاولةٍ من المعارضة لتعطيل الضم، تقدم **سعيد محسن حسن** إلى المجلس التشريعي بمشروع قرار يدعو فيه إلى منح عدن حكمًا ذاتيًا كاملاً، على أساسه تُشّكل حكومة وطنية في عدن، تتمتع بصلاحيات دستورية واسعة، ومن ثم تتبنّى هذه الحكومة عملية التفاوض مع حكومة الاتحاد حول مسألة الضم. غير أن تلك المحاولة التي دعمها إلى جانب **سعيد محسن كل من: عبد القوي مكاوي، وعلي محمد لقمان، وعلي سالم علي، وعبدالله صعيدي، ومصطفى عبدالله**، لم تحظَ بالأصوات الكافية لتمريرها[٤].

---

(١) حكومة عدن: تقرير مقترحات الضم المقدم من حسن علي بيومي إلى المجلس التشريعي، في ١٤ سبتمبر ١٩٦٢م، ملف ٣٠، وثيقة رقم ٢، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن، ص٤ .

(٢) المرجع نفسه والصفحة .

(٣) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص ٩٧.

(٤) اليقظة: العدد ٢٢٦، السنة السابعة، الخميس ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م.

ومهما يكن من أمر، فبعد ثلاثة أيام من النقاش الحاد داخل المجلس التشريعي، ومن المظاهرات والمسيرات الصاخبة خارجه، عرض المشروع في نهايتها للتصويت، فكانت النتيجة موافقة (١٥) صوتًا، واعتراض (٨) أصوات[١]. وهي نتيجة ليست مفاجئة، إذا أخذنا بعين الاعتبار تركيب المجلس التشريعي، فالأعضاء الذين صَوَّتوا لصالح المشروع هم الأعضاء البريطانيون الخمسة في المجلس، وخمسة من الأعضاء الستة المعينين، فضلاً عن أعضاء الحكومة العدنية الخمسة اللذين شاركوا في عملية التفاوض على الضم.

وعلى أية حال، لم تدع تطورات الأحداث السياسية في شمال اليمن، الفرصة للبريطانيين وحكام الاتحاد أن يتنفسوا الصعداء بمصادقة المجلس التشريعي على الضم، **فقيام ثورة ٢٦ سبتمبر** على حكم الأئمة التقليدي في الشمال، وما مَثّلته من أبعاد سياسية خطيرة، جعلتهم يَحبسون أنفاسهم من هولِ الصدمة. ومن عجائب الصدف أن يتم التصويت في المجلس التشريعي على مشروع الضم قبل قيام الثورة بساعات، فربما لو تأخرت جلسات المجلس التشريعي يومًا إضافيًا، لكان من الممكن للجماهير المعتصمة خارج المجلس أن تندفع تحت تأثير الحماس الذي وَلّدته الثورة إلى اقتحام المجلس، وتعطيل عملية الضم بالقوة.

وليس هناك من شك في أن توقيت الثورة في الشمال كان سَيّئًا لمشروع ضم عدن[٢]، فالمناخ السياسي الذي نَتج عنها كانت له نتائج سلبية على الضم، وكذلك على الأوضاع العامة للاتحاد، والتي سنأتي على توضيحها فيما بعد. وخشية من أن يكون ما حدث في الشمال سيؤثر على عملية استكمال إجراءات ضم عدن إلى الاتحاد، أو أنه سابقة قد تتكرر في مناطق الجنوب، أوفد حكام

(١) محمد عمر الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٦٣.
(٢) Johnston: The View From Steamer Point, p. 195.

الاتحاد على وجه السرعة، ثلاثة من وزرائهم إلى لندن، ليبحثوا مع وزير المستعمرات البريطاني تلك المخاوف، وليستطلعوا من جهة أخرى الموقف الذي ستتخذه الحكومة البريطانية من العهد الثوري الجديد في شمال اليمن(١).

وفي كل الأحوال، ففي ذلك الجو المشحون بالتوتر والقلق، دخل مشروع ضم عدن إلى الاتحاد في آخر مراحله، فعرض في **٣** ديسمبر **١٩٦٢**م(٢)، على المجلس الاتحادي للمصادقة عليه، وكما كان متوقعًا فقد تمّت مصادقته على المشروع بصورة سريعةٍ، ودون مناقشات أو اعتراضات مهمة تستحق الذكر. والأمر المثير للانتباه في تلك المصادقة، هو النقد الشديد الذي وُجه للمجلس الاتحادي بسببها، ليس في الجنوب وحده، بل حتى من المعارضة في بريطانيا، وذلك بحجة أن أعضاء ذلك المجلس معيّنون تعيينًا مباشرًا من سلاطين وأمراء الولايات الاتحادية، وأن تصديقهم على الضم لا يكتسب أي صفة شرعية، لأنهم لا يمثلون السكان تمثيلاً ديمقراطيًا(٣).

وعلى الرغم من أن المدة المقررة لوضع اتفاقية ضم عدن موضع التنفيذ، كانت تمتد حتى الأول من مارس **١٩٦٣**م، إلا أن البريطانيين وحلفائهم في عدن والاتحاد، استعجلوا تنفيذ الضم، خوفًا من أن تأتي تطورات الأحداث السياسية في الساحة اليمنية بما هو أسوأ لهم، ولذلك عملوا على اختزال الزمن. فانتخب المجلس التشريعي في عدن من بين عدد من المتنافسين أربعة أعضاء جدد لكي يحلّوا محلّ الأعضاء البريطانيين الذين غادروا المجلس بناءً على اتفاقية الضم التي وقّعت بين الاتحاد وبريطانيا في **١٦** يناير**١٩٦٢**م. وقامت حكومة عدن باختيار الـ **(٢٤)** عضوًا الممثلين لعدن في المجلس الاتحادي. وتحوّلت تسمية

---

(١) King: Imperial Outpost - Aden, p.67.

(٢) ريف هون: وجاوين بل، مقترحات دستورية للجنوب العربي، اتحاد الجنوب العربي، ١٩٦٦م، ص ٢.

(٣) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٦٤.

المجلس التنفيذي في عدن إلى مجلس وزراء محلي مُكوّن من ثمان وزارات، وعُيِّن حسن علي بيومي **أول رئيس مجلس وزراء** محلي في عدن[١] وبعد اكتمال الإجراءات المطلوبة أصبحت اتفاقية ضم عدن إلى الاتحاد قيد التنفيذ اعتبارًا من ١٨ يناير ١٩٦٣م، أي قبل الموعد المحدد بحوالي ستة أسابيع.

وبصفة عامة يمكن القول إن عملية انضمام عدن إلى الاتحاد لم تحقّق الأهداف التي كانت تتوخاها الأطراف المتحمّسة لتلك العملية. فالتعديلات التي أدخلتها بريطانيا على دستور عدن، تمهيداً لضمها إلى الاتحاد، لم تكن ذات بال حتى في نظر أصدقاء بريطانيا. ففضلاً عن السلطات الواسعة التي منحتها اتفاقية الضم للمندوب السامي في شؤون عدن، فقد ظلَّ البريطانيون يحتفظون بقيادة مؤسستين مهمتين من مؤسسات عدن هما: النيابة العامة والعدل، ولذلك كان ذلك القدر من الحكم الذاتي غير مُرحَّب به من معظم القوى السياسية في عدن. ويمكن القول باختصار أن عملية الضم لم تعمل إلّا على إثارة المزيد من غضب تلك القوى على اتحاد الجنوب العربي الذي ارتبطت به عدن.

وعلى حد تعبير أحد المؤلفين البريطانيين فكل ما حققته تلك العملية هو: "**توحيد جميع الآراء السياسية المتضاربة في عدن ضد فكرة الاتحاد، ولم تعمل شيئًا في طريق إقناع عرب عدن بأن المملكة المتحدة وضعت سياسة لصالح مستقبل المنطقة** "[٢]. فعملية ضم عدن إلى الاتحاد التي تمت بصورةً مخالفةً لرغبات معظم أهالي عدن، وبوسائل شابها كثير من الشك والالتباس، لم تكن في حقيقتها أكثر من عملية ضم إداري لا غير. وفضلاً عن ذلك فقد أسهمت الحكومات المحلية التي تعاقبت في عدن في إضعاف تلك العلاقة، فعددٌ من قيادات تلك الحكومات التي سبق لها معارضة الضم، تعمّدت عدم التعاون مع

---

(١) حكومة عدن: وثائق انضمام مستعمرة عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، الملف٣٠، الوثيقة ٣٢.

(٢) King: Imperial Outpost - Aden, p. 71.

حكومة الاتحاد، وكما سنرى في فصلٍ قادم، فقد بلغ الأمر بأحد رؤساء تلك الحكومات حد محاولة فصل عدن من الاتحاد.

وهكذا أصبحت عملية ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، التي تَوخّى منها البريطانيون وحكام الاتحاد، دعمًا كبيرًا لمستقبل الاتحاد، إحدى المشاكل الأساسية التي اعترضت سبيله، وأسهمت في انهياره.

❁❁❁❁❁